الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية مؤسسة

تطور مؤشرات الربحية في البنوك الاسلامية

– دراسة حالة بنك البركة وكالة الوادي –

إعداد الطلبة:

– شعباني محمد

– خليل أكرم خليل

– تركي عبد الفتاح

تحت إشراف:

– د. تجاني محمد العيد

السنة الجامعية: 2023/2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل أولا ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه وامتنانه

لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما يشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والاحترام

الكامل، إلى الأستاذ المشرف **"تجاني محمد العيد"** الذي أطرنا

ووجهنا طيلة مدة البحث، وبكل تواضع دون كلل أو ملل...

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

فهرس المحتويات..... **I**

قائمة الجداول..... **III**

قائمة الاشكال ..... **IV**

مقدمة:.....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية والمؤشرات الربحية

تمهيد:..... 2

المبحث الأول: عموميات البنوك الإسلامية..... 3

المطلب الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية..... 3

المطلب الثاني: معايير تقسيم البنوك الإسلامية.....11

المطلب الثالث: الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية 20

المبحث الثاني: المؤشرات الربحية.....35

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك الإسلامية.....35

المطلب الثاني: مؤشرات الربحية المطبقة في البنوك الإسلامية 37

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية.....39

خلاصة الفصل:.....43

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك البركة 46

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري 46

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البرك الجزائرية.....47

المطلب الثالث: أهداف وإستراتيجيات بنك البركة الجزائري.....52

المبحث الثاني: مؤشرات الربحية لبنك البركة الجزائري.....53

المطلب الأول: مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك البركة 53

المطلب الثاني: معدل العائد على الموجودات(الأصول) لبنك البركة الجزائري 55
المطلب الثالث: مؤشر العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال (2014-2018).....57
خلاصة الفصل:.....60
الخاتمة..... 62
قائمة المراجع 66

قائمة الجداول

الجدول (1-1): الموالي يوضح أهم الفروق الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات.24
جدول (1-2): مقارنا للمكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي..... 30
في جدول (1-3): قارن لاستخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التقليدي: ... 33
الجدول (2-1): معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة 54
الجدول (2-2): معدل العائد على الموجودات لبنك البركة الجزائري..... 56
الجدول (2-3): مؤشر العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة (2018.2014)..... 58

قائمة الاشكال

الشكل (1-1) أنواع البنوك الإسلامية 16
الشكل 1-2: مراحل انشاء البنك الاسلامي 20
الشكل رقم(2-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري. 47
الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة تيزي وزو..... 51
الشكل (2-3): بيان تطور معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري.... 54
الشكل (2-4): بيان تطور معدل العائد على الموجودات لبنك البركة خلال 2014-2018..... 56
الشكل رقم (2-5): بيان تطور معدل العائد على الودائع لبنك البركة خلال (2014-2018)..... 58

مقدمة عامة

1. توطئة:

شهدت البنوك الإسلامية اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمات الاقتصادية العديدة التي ضربت جوهر الأنظمة الاقتصادية، في ظل ذلك شهد القرن الواحد والعشرين انتشارا لبعض المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية في إطار بيئة الأعمال الجديدة التي تتميز بوعي الفرد وقدرته على التمييز الذكي، ومنها المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ولم تعد المؤسسة الاقتصادية المعاصرة تعمل على تحقيق الأرباح فقط بل امتدت مسؤوليتها اتجاه موظفيها ومجتمعها وبيئتها التي تعمل فيها ما يبرر مدى الحاجة إلى أن تكون قراراتها واستراتيجياتها موجهة في إ0طار اجتماعي وأخلاقي للحد من الآثار السلبية التي تؤثر في محيط عملها الذي تعمل فيه، وهذا ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك.

مع تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للبنوك تغيرت نظرة الخبراء للبنوك الإسلامية حيث امتد الاهتمام بالبنوك الإسلامية لتعمل داخل كيان بنكي تقليدي في بعض الدول الأوروبية، ويتمثل الهدف الرئيسي الذي أدى إلى نشأة البنوك الإسلامية في تقديم بدائل إسلامية عن النظام المصرفي التقليدي الذي يعتمد على الفوائد الربوية، حيث تشتق هذه البدائل من مجموعة الأسس الأخلاقية التي ترتبط بالنظام الإسلامي ككل، وهذا ما يشكل الاختلاف الجوهري بينها وبين البنوك التقليدية، والتي تعتبر وحدات تهدف لتحقيق الربح باعتباره الهدف الاقتصادي الأساسي للمؤسسة، دون الأخذ بالجانب الاجتماعي لها. بيد أن البنوك الإسلامية بالإضافة إلى رغبتها في تعظيم الأرباح، تتميز بكونها أيضا شريك في المجتمع له دور اجتماعي، من خلال الإسهام في مشروعات خدمة المجتمع بما يتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

على غرار المؤسسات البنكية الإسلامية الرائدة، فقد اهتمت البنوك السلامية في الجزائر بالمسؤولية الاجتماعية، حيث اتخذت مجموعة البركة المصرفية منها هدفا أساسيا في مسار

عملها واعتبرتها ضرورة حتمية وجزءا من إستراتيجيتها لتحقيق الاستمرارية على المدى البعيد.

2. مشكلة الدراسة:

بعد تراجع تدخل الحكومات في الميدان الاقتصادي لاسيما بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي مر بها النظام الاقتصادي، أصبح الدور الاجتماعي يحتل مكانة كبيرة لدى المؤسسات الاقتصادية. خاصة بعد ظهور توجهات وفرضيات جديدة نتيجة عدم الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمؤسسة والاهتمام فقط بالجانب الاقتصادي لها، الأمر الذي نجم عنه آثاراً سلبية كبيرة على الجانب المالي للمؤسسات، وقد ظهرت أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال تبني أخلاقيات العمل و تكريس الأداء الاجتماعي عند التعامل مع البيئة الداخلية والخارجية، وإدراج الاحتياجات المجتمعية ضمن التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وقد حظيت هذه الأخيرة باهتمام واسع لدى البنوك الإسلامية، كونها مستمدة من أخلاقيات دينية، فواجب المؤسسة الإسلامية نحو المجتمع هو ضرورة الحفاظ على البيئة المحيطة بها، من خلال المشاركة في محاربة البطالة والفقر وتمويل الحرف الصغيرة والمتوسطة، ومختلف الخدمات الاجتماعية الأخرى للحفاظ على مكانتها واستمراريتها.

هذا الطرح يقودنا إلى التساؤل الرئيسي التالي:

– ما واقع المؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية؟

3. الغرض من الدراسة:

يتمثل الهدف العام من الدراسة في معرفة مدى قدرة البنك الإسلامي عموما وبنك البركة الجزائري على وجه الخصوص على الموازنة بين الأهداف الربحية والمسؤولية الاجتماعية المترتبة عليه. ويمكن اشتقاق مجموعة من الأهداف الفرعية نستعرضها كما يلي:

– تسليط الضوء حول المفاهيم الأساسية للبنوك الإسلامية والمسؤولية الاجتماعية؛ تحديد مبادئ ومرتكزات عمل البنوك الإسلامية؛

– دور في تعظيم أرباح البنوك الإسلامية وتأثيرها على المجتمع؛

– الوقوف على واقع مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية الجزائرية؛

– الوقوف على واقع التحديات التي تواجه بنك البركة الجزائري في تحقيق معادلة الأهداف الربحية.

من خلال السؤال المحوري وأهداف الدراسة نعرض التساؤلات الفرعية التالية:

– فيما تتمثل أهمية البنوك الإسلامية؟

– ما هي الدوافع التي أدت بالبنوك الإسلامية إلى تبني المؤشرات الربحية؟

– ما هي إيجابيات لبنك البركة الجزائري؟

– ما هو واقع تبني بنك البركة الجزائري للمسؤولية الاجتماعية وكيف يوثر على تعظيم الربحية؟

4. بناء فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة عن التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

– اهتمام البنوك الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية ضرورة وواجب اجتماعي؛

– تساهم المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية في القضاء على البطالة والفقر؛

– الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للبنك الإسلامي يساهم في تقليل الأرباح ويضمن الاستمرارية والاستقرار؛

– يتوفر بنك البركة الجزائري على فرع خاص يهتم بوضع الإستراتيجية المتبعة لتمويل مختلف المشاريع المرتبطة بالجانب الاجتماعي.

5. أهمية ونطاق الدراسة:

لاقى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية بصفة خاصة انتشارا واسع النطاق، وهذا لما لها من أثر كبير في مكافحة الفقر والإسهام في نشر العدالة من جهة، والمحافظة على توازن واستقرار المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة وتعظيم أرباح المساهمين من جهة أخرى، خاصة بعد التقلبات العديدة التي شهدها الاقتصاد نتيجة تسليطه الضوء فقط على المسؤولية الاقتصادية للمؤسسات.

تتجلى أهمية الدراسة في العناصر التالية:

– إبراز مفهوم مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية؛

– استعراض الإيجابيات التي تقدمها المؤشرات الربحية للبنوك الإسلامية في تنمية الاقتصاد؛

– إظهار الدور الذي تلعبه البنوك في المعادلة بين تعظيم الأرباح وتأدية واجبها نحو المجتمع.

لتحقيق الغرض من الدراسة، ستكون لدراستنا حدود مكانية وحدود زمنية؛ فأما الحدود المكانية تتمثل في دراسة حالة على مستوى بنك البركة الجزائري، أما الحدود الزمانية فكانت دراسة تحليلية لتقارير سنوية لخمس سنوات 2014–2018.

6. هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة واثبات صحة نفي الفرضيات الموضوعة، وتحقيق اهداف الدراسة، ولضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع، نقترح ضمن مقدمة وفصلين، حيث يتضمن الفصل الأول عموميات البنوك الإسلامية من خلال اطار النظري للبنوك

الاسلامية ومعايير تقسيم البنوك الاسلامية وفروقات جوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية اما المبحث الثاني يتضمن المؤشرات الربحية من خلال مفهوم الربحية في البنوك الإسلامية ومؤشرات الربحية المطبقة في البنوك الإسلامية والعوامل المؤثرة على الربحية في البنوك الإسلامية، حيث يتضمن الفصل الثاني مؤشرات الربحية لبنك البركة الجزائري من خلال مؤشر العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات (الأصول) لبنك البركة ومؤشر العائد على الودائع لبنك البركة وخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للبنوك الإسلامية والمؤشرات الربحية

تمهيد:

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية حتمية لا جدال فيها بعد أن أثبتت أن تجربتها هي قصة نجاح باهرة استطاعت أن تحققها أمتنا الإسلامية في تاريخها المعاصر.

على غرار البنوك التقليدية، تسعى البنوك الإسلامية إلى تعظيم وتحسين ربحيتها بغية ضمان استمراريتها وبقائها، حيث تعتبر الربحية أحد أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها لأنها تعكس مدى كفاءة البنك في استخدام وتسيير الموارد المتاحة.

تنقسم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية إلى عوامل داخلية خاصة بالبنك، يمكن لإدارة البنك التحكم فيها أو التقليل منها أو حتى ضبطها في سبيل تحقيق الأهداف المخطط والمرجو الوصول إليها وإلى عوامل خارجية خاصة بالبيئة التي تعمل فيها، حيث لا يستطيع البنك التحكم فيها لأنها متعلقة بالنشاط الاقتصادي ككل وخارجة عن نطاق سيطرتها، منها من يكون لها الأثر الإيجابي ومنها من يكون لها الأثر السلبي على ربحية البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: عموميات البنوك الإسلامية

نظرا لحاجة المجتمعات الإسلامية لإيجاد صيغة للتعامل المصرفي بعيدا عن شبهتي الربا وسعر الفائدة، ظهرت البنوك الإسلامية التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تمكنت من إثبات وجودها كبديل شرعي للبنوك التقليدية، وذلك من خلال أسلوب عملها المتميز والجديد والتي أثبتت تجربتها نجاحا رغم ما تتميز به من اختلاف في طبيعة العمل عن البنوك التقليدية[1].

المطلب الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية

أولا: نشأة وتطور البنوك الإسلامية

كانت الدول الإسلامية تعيش تحت الاستعمار لمدة كبيرة من الزمن، الأمر الذي أدى بها إلى التأخر في عديد المجالات سياسيا، اجتماعيا، ثقافيا، واقتصاديا، إذ كان لزاما عليها أن تضع نظمها اعتمادا على الأنظمة السائدة في الغرب خاصة في المجال الاقتصادي، حيث أنها تبنت النظام المصرفي التقليدي الذي يقوم على مبدأ التعامل بالربا في المعاملات المالية.

ظهرت فكرة ضرورة استبعاد الربا من المعاملات المالية لما له من آثار سلبية على المجتمعات الإسلامية، وقد ساعد هذا في تحقيق هذه الفكرة، واخراجها من الجانب النظري إلى الواقع العملي عدة عوامل.

ويري كل من الدكتور حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل أن "فكرة إنشاء مصارف ومؤسسات مالية إسلامية، فكرة حديثة، ولدتها عوامل سياسية، اجتماعية، اقتصادية، وقد لعب الدعاة دوار مهما في إخراج الفكرة إلى الوجود والتي تبلورت من مجرد فكرة مطروحة إلى قرارات صادرة عن مؤتمرات علمية وسياسية إلى أن تجسدت على أرض الواقع بإنشاء

[1] امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص10.

أول مصرف دولي وهذا بفضل المحاولات الجادة من قبل الباحثين ناهيك عن الصحوة الإسلامية وما صحبها من توجهات المسلمين نحو تكييف كل ما تعلق- بجوانب حياتهم بما يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية"[1].

وكانت بداية نشأة أول مصرف يستبعد الفائدة في معاملاته في مصر (1971) "بنك ناصر الاجتماعي" والذي حقق نجاحا كبيرا وما زال قائما لحد الساعة، وفي سنة 1975، تجسدت فكرة المصارف الإسلامية بتأسيس بنك دولي وهو "البنك الإسلامي للتنمية" بجدة، والذي كان نتيجة للمؤتمر الثاني لوزراء مالية الدول الإسلامية، والذي يعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لعمل المصارف الإسلامية.

وتوالت عمليات إنشاء المصارف الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية والغربية نذكر منها[2]:

- البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار (المملكة الأردنية) 19؛
- بنك قطر الإسلامي 1982؛
- بنك فيصل الإسلامي البحرين 1983؛
- البنك الإسلامي الدولي بالدانمارك 1983؛
- بنك البركة التركي(تركيا) 1985؛
- بنك التمويل السعودي التونسي (تونس) 1985؛
- البنك الإسلامي الماليزي (ماليزيا) 1987؛

[1] محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث (الإصدار طبعة 1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 200، ص 88-90.

[2] عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الاسلامية التجرية بين الفقه والقانون والتطبيق (الإصدار الطبعة الاولى). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.

- بنك البركة الجزائري (الجزائر) 1991؛

وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البنوك التقليدية اتبع سياسة التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي كبنك الشارقة بالإمارات (2004)، والبنك العقاري الكويتي (2005)، بالإضافة إلى الدول التي حولت الجهاز المصرفي ككل كإيران وباكستان والسودان.

ثانيا: مفهوم البنوك الإسلامية

هناك العديد من التعاريف التي توصل إليها الباحثون لوصف وتبسيط نشاطات البنوك الإسلامية:

عرفت اتفاقية إنشاء الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة الأولى من المادة الخامسة البنوك الإسلامية بـ: "يقصد بالبنوك الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي نص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء[1].

وتم تعريف البنوك الإسلامية أنها "مؤسسة مالية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة[2]".

وعرف البنك الإسلامي "مؤسسة مالية مصرفية تقوم بتجميع الموارد المالية وتوظيفها في مجالات تخدم الاقتصاد الوطني وفق ضوابط المشروعية، بهدف تحقيق الربح، لها رسالة

[1] اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1977، ص41.

[2] محمد، محمود العجلوني، البنوك الاسلامية احكامها ومبادؤها وتطبيقاتها المصرفية (الإصدار الطبعة الاولى)، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، ص110.

إنسانية ذات بعد تنموي واجتماعي تهدف إلى توفير منتجات مالية تحوز على السلامة الشرعية"[1].

وقد عرف البنك الإسلامي أنه "مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الاجتماعي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية"[2].

من خلال التعاريف السابقة تتضح عدة معاني أساسية للبنوك الإسلامية أنها:

- مؤسسات مالية؛
- تجمع الموارد المالية وتوظفها؛ تقدم خدمات مالية ومصرفية؛
- تهدف إلى تحقيق الربح وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية؛

ثالثا: خصائص البنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات بنكية حديثة العهد بالمقارنة مع المؤسسات التقليدية، حيث أنها تمتاز عنها بميزات واضحة مستمدة من الشريعة الإسلامية ويمكن لنا أن نوجز هذه المميزات فيما يلي:

1. عدم التعامل بالربا:

وهي صفة مميزة للبنك الإسلامي الذي هو سمة أساسية من سمات القروض الربوية، ومن هنا فلا تتعامل البنوك الإسلامية بالفائدة أيا كانت أشكالها أخذا وعطاءا، إيداع أو توظيف،

[1] إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية (الطبعة الاولى). عمان: دار النفاس، 2008، ص 27.

[2] شهاب احمد سعيد العزعزي، ادارة البنوك الاسلامية (الإصدار الطبعة الاولى)، عمان، الاردن: دار النفائس، 2002، ص 11.

قبولا أو خصما، ظاهرة أو مخفية، مقدما مؤخرا، ثابتة أو متحركة عملا بأحكام الشريعة والالتزام بأمر الله سبحانه وتعالى.

2. ارتباطه بالعقيدة الإسلامية:

المسلم في كل تصرفاته ملتزم بأصول الحلال والحرام في شريعته، فلا يجرؤ على مخالفة حكم من أحكام قرآنه أو سنة بيه وقد نص القرآن الكريم على تحريم الربا تحريما قطعيا، ومنه لا يجوز للبنك الإسلامي إنتاج أو تمويل أو استيراد أو تصنيع السلع المحرمة شرعا كالخمر، أما البنوك الربوية فتعتمد على الفائدة أخذا وعطاءا وعلى دعم الاحتكارات[1].

3ـ تجميع الموارد:

إن البنوك الإسلامية يغلب على نشاطها تجميع الموارد واستخداماتها ذات طابع متوسط وطويل الأجل، فهذه البنوك تسعى أساسا إلى التمويل اللازم لتمويل المشروعات الإنتاجية في مجالات مختلفة (زراعية، صناعية، قطاع العقاري) بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وذلك لما لهذه الاستثمارات ومن آثار مباشرة وغير مباشرة على زيادة الإنتاج والدخل القومي وزيادة فرص العمالة في المجتمع.

4 . تجنب التراكمات النقدية:

تحرم الشريعة الإسلامية بيع الديون[2] بغير قيمتها الاسمية، بغض النظر عن موعد استحقاقها لأن أي فارق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية التي يباع بها يعتبر من الربا المحرم ومنه فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع الدخول في تراكمات للأصول النقدية كما يحدث في العالم اليوم بين البنوك التقليدية كما لاحظ الاقتصادي "موريس آليبيه" أن هذه الشركات تفوق جدا

[1] هاشم السيد، مرجع سابق، ص 23.

[2] يقصد ببيع الديون تحويلها أو تظهيرها لشخص ثالث وإلغاء الدين أو جزء منه فيما بين دائن ومدين فهذا من الإحسان الذي حث عليه القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية ﴿280﴾.

التمويل المباشر الذي يقدم للقطاع الحقيقي في الاقتصاد وهو قطاع الإنتاج والتداول وتؤدي هذه الشركات إلى تفوق جدا التمويل المباشر الذي يقدم للقطاع الحقيقي في الاقتصاد وهو قطاع الإنتاج والتداول وتؤدي هذه الشركات إلى خلق ما يسمى على لسان "موريس آليبيه" بهرم المقلوب وهي طبقات تمويلية بحثة من أصول نقية متراكمة على قاعدة صغيرة من السوق الحقيقية، وهو من أهم أسباب الاضطرابات والتأرجح في الاقتصاد الغربي اليوم وكل هذا لا تقع فيه البنوك الإسلامية ولا يخضع له النظام الاقتصادي الإسلامية لأنها من شريعة لدن حكيم خبير[1].

5. الصفة الاجتماعية للبنك الإسلامي:

إن أهم أركان البنوك الإسلامية والتي تميزها عن غيرها هو إقامة صندوق للزكاة وإدارته شرعيا ومصرفيا، وذلك لأن الزكاة فريضة دينية ملزمة تعالج كثيرا من مشاكل المجتمع تمع فهي ضرورة واجبة للتكافل الاجتماعي والإسلامي كما أن الصفة الاجتماعية للبنك الإسلامي تفرض عليه أن يدخل المكاسب الاجتماعية والمكاسب النفسية في حساباته عندما يدير مشروعات لأنه بدون هذه النظرة للمسؤولية الاجتماعية تفقد البنوك الإسلامية الكثير من عناصرها المميزة[2].

6 . الصفة الإيجابية للبنك الإسلامي:

إن البنك الإسلامي يتمتع بالإيجابية والمبادرة والخلق، ويجب أن يشجع هذه الصفات في المجتمع الإسلامي ويقضي على نزاعات التواكل والسلبية والاعتماد على الغير والتي تشجعها البنوك الربوية وهذه الصفات تنتشر في الدول الإسلامية[3].

---

[1] غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 2000، ص 190.

[2] محمود صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، إسكندرية، 1998، ص 380.

[3] المرجع نفسه، ص 30.

رابعا: أهداف البنوك الإسلامية:

في هذا العنصر تطرقنا إلى كل من أهداف البنوك الإسلامية:

يسعى البنك الإسلامي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يمكن توضيحها فيما يلي[1]:

أ. الأهداف التنموي للبنك:

تساهم البنوك الإسلامية بفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث تتماشى معاملاتها البنكية مع الضوابط الشرعية من خلال نمط تنموي متميز يحقق التقدم والعدالة والاستمرار وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي[2]:

– السعي لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي وزيادة الاعتماد الجماعي على الذات بين الدول الإسلامية، ومن ثم تقوية علاقات الترابط والتكامل الاقتصادي بالشكل الذي يعود بالخير على الإسلامية؛

– العمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية والإستراتيجية التي تم إنتاجها؛

– الاهتمام بتنمية الحرفيين والصناعات الصغيرة والتعاونيات باعتبارها جميعا الأساس لتطوير البنية الاقتصادية والصناعة في الدول الإسلامية؛

– العمل على توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة، وبالتالي زيادة الناتج الإجمالي للدولة؛

[1] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، 2005، ص66.

[2] أنس فارش، البنك الإسلامي، مجلة كلمة الله تعالى، العدد 04، 2010.

– العمل على تأسيس وترويج المشروعات الاستثمارية في كافة الأنشطة الاقتصادية المشروعة سواء في الصناعة أو الزراعة أو التجارة وبالتالي توسيع قاعدة الاستثمار في المجتمع وتنمية اصوله الإنتاجية.

ب. الهدف الاستثماري للبنك:

تتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للبنك الإسلامي فيما يلي:

– تحقيق مستوى توظيف تشغيلي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوافرة في المجتمع، والقضاء على البطالة؛

العمل على إنماء وتنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر والمشاركات وترويج المشروعات، ودارسات الجدوى للغير وتحسين المناخ الاستثماري العام؛

– حسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة سواء التي يشرف عليها البنك أو المؤسسات الأخرى، وبالتالي القضاء على الإسراف؛

– توفير خدمات الاستثمارات الاقتصادية والفنية والإدارية المختلفة مثل: خدمات التسويق المتعددة كالترويج والتوزيع؛

– ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب البنك الإسلامي ذاته أو المشاركة مع أصحاب الخبرة والمعرفة والدراية والقدرة الفنية، ممن يحوزون سمعة حسنةّ؛

– تحقيق مستوى مناسب من الاستقرار السعري في أسعار السلع والخدمات المطروحة للتداول في الأسواق وبما يتناسب مع مستوى الدخول وبالتالي القضاء على أهم صور الاحتكار والاستغلال؛

. تحقيق العدالة في توزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يساهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الإنتاج بالمشاركة في العملية الإنتاجية.

ج .ا لهدف الاجتماعي للبنك الإسلامي:

يسعى البنك الإسلامي إلى المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك من خلال اختيار المشروعات التي تساهم في تحسين توزيع الدخل أو القروض الحسنة أو إنشاء المشروعات الاجتماعية وذلك باستخدام عدة وسائل من أهمها ما يلي:

– العمل على تنمية وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي؛

– إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحة التي تقدم خدماتها مجانا للقضاء على الأمية والأمراض التي تعاني منها الدولة الإسلامية؛

– محاربة الربا والاحتكار وذلك بعدم التعامل مع ممارسيها أو توفير سبل التمويل لهم؛

– تحقيق العدالة في توزيع الثروة وذلك بتوفير سبل التمويل كصغار المنتجين والأفراد من ذوي الخبرات والمهارات الذين لا يتوفر لهم راس المال، أو ضمانات يقدمونها لمصادر التمويل، إضافة إلى تقديم المعونة للفقراءعن طريق الهبات.

المطلب الثاني: معايير تقسيم البنوك **الإسلامية**

تعمل البنوك الإسلامية وتنتشر لتعميم نشاطها وحتى يتلاءم كل بنك مع البيئة التي تنشأ فيها كان من الأفضل إنشاء بنوك إسلامية كبديل عن البنوك الرأسمالية الربوية لتقديم خدمات مشروعة فيها مصلحة للعباد، ولهذا تنوعت كما تنوعت البنوك الربوية وصاحب هذا التنوع المرور بمراحل عديدة لهذه البنوك منذ نشأتها لأول مرة وحتى يومنا هذا.

أولا: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تصور عدة أنواع من البنوك الإسلامية بحيث تقسم وفقا لعدة أسس هي[1]:

أولا- وفقا للنطاق الجغرافي: ويتعلق هذا الأساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، وفقا لهذا النشاط يمكن لنا التفرقة بين النوعين التاليين:

أ . بنوك إسلامية محلية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية الذي يقتصر نشاطه على الدولة التي تحمل جنسيتها والتي تمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي.

ب- بنوك إسلامية دولية النشاط: وهي ذلك النوع من البنوك الإسلامية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد خارج النطاق المحلي.

ثانيا- وفقا للمجال التوظيفي للبنك: يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وفقا للمجال التوظيفي الذي يغلب على نشاط البنك كما يلي:

أ. **بنوك إسلامية صناعية:** وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية وخاصة عندما يمتلك البنك الإسلامي مجموعة من الخيارات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى وتقييم فرص الاستثمار فهذا المجال شديد الأهمية.

ب. بنوك إسلامية زراعية: وهي البنوك التي تغلب على توظيفها اتجاهها للنشاط الزراعي باعتبار أن لديها المعرفة والدراية بهذا النوع من النشاط الحيوي الهام، تتواجد البنوك الزراعية في المناطق الزراعية الحالية، حيث تقوم باستغلال الأراضي المهملة وذلك استرشادا بتعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم: "الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضا ميتة فهي له وليس المحتجز حق بعد ثلاث سنوات".

[1] محس أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص- ص 61-62.

ت. بنوك الادخار والاستثمار الإسلامية: وهي تفتقر إليها فعلا الدول الإسلامية، حيث تقوم هذه البنوك على نطاقين، نطاق بنوك الادخار أو صناديق الادخار مهمتها جمع المدخرات من صغار المدخرين وكبارهم على حد سواء، ويهدف تعبئة الفائض النقدي المتواجد لدى أفراد المجتمع ونطاق الاخر ونطاق البنوك الاستثمارية او الوجه الآخر من العملة يقوم هذا النطاق بإنشاء بنك استثماري في عواصم المحافظات يقوم بعملية توظيف الأموال وتوجيهها إلى مراكز النشاط الاستثماري المختلفة ومنه يقوم البنك الإسلامي بدور فعال في تنشيط الاستثمار في الدول التي يتواجد بها ومن إنعاش الاقتصاد الإسلامي.

ث. بنوك التجارة الخارجية الإسلامية: وهي من أهم البنوك التي تحتاج إليها الدول الإسلامية ليس فقط من أجل تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين هذه الدول لإيجاد الوسائل والأدوات المصرفية الإسلامية التي تؤمن وتساعد على تحقيق هذا الهدف، وفي الوقت ذاته معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع قطاع السوق، ورفع قدرتها على استغلال الطاقات العاطلة، وتحسين الجودة ومنه تحسين سبل الإنتاج ومنه فإن إنشاء بنوك إسلامية للتجارة الخارجية سوف يؤدي إلى تسيير حجم التعامل الدولي بين الدول الإسلامية وتحقيق مصالح المسلمين.

ج. بنوك إسلامية تجارية[1]: وهي بنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجار وفق الأسس والأساليب الإسلامية القومية.

ثالثا– وفقا لحجم النشاط: يتم التفرقة بين البنوك الإسلامية وفقا لمعيار الحجم إلى ثلاثة أنواع وهي[2]:

[1] رمضان حافظ عبد الرحمان، مرجع سابق، ص156

[2] رمضان حافظ عبد الرحمان، البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة، 2005 ، ص122

أ. بنوك إسلامية صغيرة الحجم: وهي بنوك محدودة النشاط، يقتصر نشاطها على الجانب المحلي والمعاملات المصرفية التي يحتاج إليها السوق المحلي فقط، وتأخذ الطابع النشاط الأقرب إلى النشاط الأسري أو العائلي نظرا لكون عدد عملائها محدود، وتتواجد هذه البنوك في القرى والمدن الصغيرة ويكون عملها أساسا في تجميع الأموال (المدخرات) وتقديم التمويل قصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل هذه البنوك فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبرى التي تتولى استثماره وتوظيفه في المشروعات الكبرى التي تتوفر لدى البنك الإسلامي.

ب. بنوك إسلامية متوسطة الحجم: وهي بنوك ذات طابع تنتشر فروعها على مستوى الدولة، لتغطي عملائها الذين يرغبون في التعامل معها وتكون أكبر حجما في النشاط، وأكبر من حيث عدد العملاء، أكثر اتساعا من حيث المجال الجغرافي وأكثر خدماتي من حيث التنوع إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

ج. بنوك إسلامية كبيرة الحجم: ويطلق عليها البعض ببنوك الدرجة الأولى، وتكون ذات حجم يؤثر على السوق النقدي والمصرفي المحلي والدولي وذات إمكانيات تؤهلها لتوجيه هذا السوق وتملك هذه البنوك فروعا لها في أسواق المال والنقد الدولية، وبنوك مشتركة حيث تحول القوانين دون افتتاح فروع لها، وكذلك مكاتب تمثيل لجميع المعلومات والبيانات في المناطق التي تعزم افتتاح فروع لها فيها أو تلك التي يكون حجم النشاط والظروف تحول دون افتتاح فرع أو إنشاء بنك مشترك فيها.

رابعا- وفقا للإستراتيجية المستخدمة: يمكن التمييز بين البنوك الإسلامية وفقا لأساس الإستراتيجية التي يتبعها كل بنك وتحديد الأنواع الآتية:

أ. بنوك إسلامية قائدة ورائدة: وهي بنوك تعتمد على إستراتيجية التوسع والتطوير والابتكار والتجديد وتطبيق أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا المعاملات المصرفية، وتتجه إلى نشر

خدماتها إلى جميع عملائها، ولديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكبر خطرا، وبالتالي الأكبر ربحية ومعدل نمو، وهذا النوع من البنوك يكون عادة مرتفعا عن البنوك الأخرى سواء في عدد العملاء أو في حجم قيمة معاملاتها.

ب. بنوك إسلامية تقليدية: تقوم هذه البنوك على أساس التقليد والمحاكاة لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية القائدة والرائدة، ومن ثم فإن هذه البنوك تنتظر جهود البنوك الأخرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي توصلت إليها، فإذا وجدت هذه البنوك استجابة لدى جمهور العملاء ونجحت في استقطاب جانب هام منها، أثبتت ربحيتها وكفاءتها، سارعة هذه البنوك إلى تقليدها وتقديم خدمات مصرفية متشابهة لها مع تقاضي تكاليف أو مصاريف أقل مقابل تقديم هذه الخدمات.

ج. بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط: ويقوم هذا النوع من البنوك على إستراتيجية التكميش، أو ما يطلق عليه البعض بإستراتيجية الرشادة المصرفية والتي تقوم على تقديم الخدمات المصرفية التي تثبت ربحيتها فعلا وعدم تقديم الخدمات الأخرى التي تكلفتها مرتفعة وهي تتسم بالحذر الشديد من أي نشاط يحتمل مخاطر مرتفعة مهما كانت ربحيته.

خماسا– وفقا للعملاء المتعاملين مع البنك: حيث يتم تقسيم البنوك وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين وهما:

أ. **بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد[1]:** وهي تلك البنوك التي تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدمات إلى الأفراد سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين وسواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى وتسمى عمليات الجملة أو العمليات المصرفية العادية والمحدودة التي تقدم للأفراد الطبعين والتي تسمى عمليات التجزئة.

[1] الإستراتيجية هي فن وعلم حيث تعالج الوضع الكلي الشامل للصراع الذي يستخدم فيه القوي والقدرات والإرادات المختلفة بشكل مباشرة من أجل تحقيق هدف السياسة، وتضع خطط هذا الاستخدام وتوفر له الوسائل اللازمة.

ب. بنوك إسلامية غير عادية: وهذا النوع لا يتعامل مع الأفراد بل يقدم خدماته إلى الدول الإسلامية من أجل تنمية المشاريع الاقتصادية والاجتماعية فيها، كما يقدم دعمه وخدماته الأخرى للبنوك الإسلامية العادية وذلك لمواجهة الأزمات التي تصادفها أثناء نشاطها وتتأثر هذه البنوك أثناء عملها بجملة من العوامل حيث تضع حدودا لمواصلة مختلف نشاطاتها.

ويمكن تلخيص الأنواع السابقة في الشكل التالي:

الشكل (1-1) أنواع البنوك الإسلامية

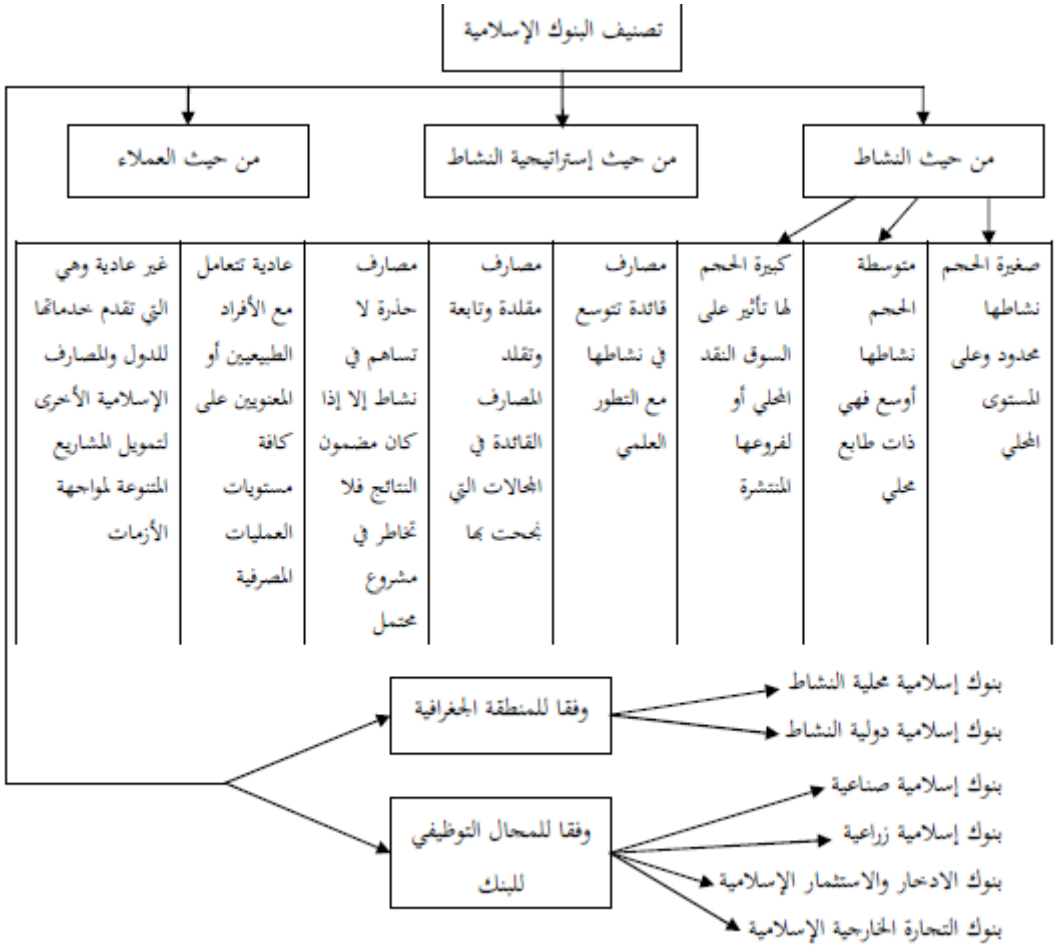

المصدر: أحمد عبد العزيز النجار، محمد سمير إبراهيم، محمود نعمان الأنصاري، محسن أحمد الخضيري، رمضان حافظ عبد الرحمان، مرجع سابق.

ثانيا: مراحل إنشاء البنك الإسلامي

يمكن لنا عرض مراحل إنشاء بنك إسلامي فيما يلي[1]:

1. المرحلة الأولى: مرحلة ترويج الفكرة:

وتستند هذه المرحلة إلى وجود مجموعة من المهتمين بفكرة إنشاء البنك الإسلامي، ويهتم المؤمنون بقضية الترويج بين الجماهير، وتجميع رأس المال المبدئي اللازم للإنفاق على الحملات الترويجية وكذا على عمليات مخاطبة السلطات الحكومية ومفاتحتها في ذلك.

2. المرحلة الثانية: مخاطبة السلطات المحلية للحصول على موافقتها:

بعد مرحلة الترويج يتم الاتصال بالسلطات الحكومية المصرفية والنقدية للحصول على موافقتها على إنشاء البنك ومعرفة القواعد والشروط الموضوعية من جانبها لتطبيقها عند إنشاء البنك.

3. المرحلة الثالثة: استفاء الشروط المطلوبة واستصدار القانون الأساسي في الجريدة الرسمية للدولة

في هذه المرحلة يقوم المرؤوسون باستيفاء الشروط وتقديم المستندات والبيانات المطلوبة المحددة من جانب السلطات المصرفية والنقدية في الدولة، ثم السعي لدى السلطات الحكومية المختصة بالموافقة، سواء في شكل قانون أو تصريح، وبالتالي اكتساب البنك الكيان القانوني.

4. المرحلة الرابعة :طرح أسهم البنك الإضافية للاكتساب العام:

يقوم المؤسسون بطرح الأسهم الإضافية لرأسمال البنك للاكتتاب العام، وذلك من أجل الحصول على موارد كافية يبدأ البنك ممارسة أعماله حيث أن رأسمال البنك الإسلامي لا

[1] محسن أحمد الخضيري، مرجع سابق، ص ص 54. 55.

يمثل الجزء الأكبر من موارده، حيث أن معظمها يأتي في إطار المشاركات والمرابحات فضلا عن حسابات الأمانة والإيداع الجاري ذي الطبيعة الخاصة.

5. المرحلة الخامسة :إعداد الهيكل التنظيمي للبنك وتوصيف الوظائف الخاصة بهذا الهيكل:

لا يستطيع البنك الإسلامي مباشرة وظيفته دون هيكل تنظيمي مناسب، مصمم بطريقة جيدة تسمح بهبوط الأوامر من الأعلى إلى الأسفل وتدفق التنسيق من الإدارات، والأقسام المختلفة لمنع أي تضارب أو اختناق قد يحدث في هذا الشأن.

6. المرحلة السادسة :وضع نظم العمل واللوائح الفنية والتقنية والمهام الخاصة بكل وظيفة:

يقوم مؤسسو هذا البنك بوضع النظام الأساسي ونظم العمل للبنك بوضع نظم العمل الداخلية واللوائح الفنية والتنفيذية والمهام الخاصة بكل وظيفة وكل بنك يحتوي على عدة وظائف متكاملة، وكل وظيفة هي جزء من مهمة كبرى يؤديها البنك وبالتالي يجب أن يكون هناك تنسيق بين الوظائف.

7. المرحلة السابعة :تعيين وتدريب البشرية التي يحتاجها البنك:

حيث يقوم البنك بإعلان عن الوظائف الشاغرة فيه، حيث أن كل طالب للوظيفة يتم إخضاعه لاختبارات فنية وصحية للتأكد من صلاحيته، ومنه تعينه فيما بعد.

8. المرحلة الثامنة :القيام بتجارب التشغيل[1]:

قبل الشروع في افتتاح البنك للجمهور، يجب التأكد من سلامة الأداء الوظيفي لكل موظف يتم إلحاقه في إحدى الوظائف بالبنك، وهذا يكون عن طريق إجراء اختبار شبه حقيقي

[1] الاكتتاب العام هو أساس عملية تحويل عمل يمتلكه فرد أو عدة أفراد إلى عمل يمتلكه كثير من الأفراد، وهذه العملية تتضمن عرض جزء من ملكية الشركة على الجمهور، عن طريق بيع الأوراق المالية والسبب الرئيسي للاكتتاب العام هو مرجع رأس مال أكبر لتطوير الشركة.

لاكتشاف النقائص الموجودة في كل موظف، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتغطية هذه النقائص، ذلك أن البنك الإسلامي هو ثقة إذا اهتز العمل المصرفي في البنك.

9. المرحلة التاسعة :القيام بالحملات الترويجية المناسبة والمصاحبة لعملية الافتتاح:

حيث يتم الترويج أداة فعالة وهامة في مجال تسويق الخدمات المصرفية وتنشيط حركات التعامل مع خدمات البنك.

10. المرحلة العاشرة :افتتاح البنك وممارسة العمل التنفيذي والفعلي:

وهي أهم المراحل وليست آخرها لأنها تمتد امتداد حياة البنك الإسلامي ولها مرحلتان:

- مرحلة الافتتاح الرسمي للبنك.
- مرحلة ممارسة العمل التنفيذي.

ويمكن تلخيص المراحل سابقة الذكر في المخطط التالي:

الشكل 1-2: مراحل انشاء البنك الاسلامي

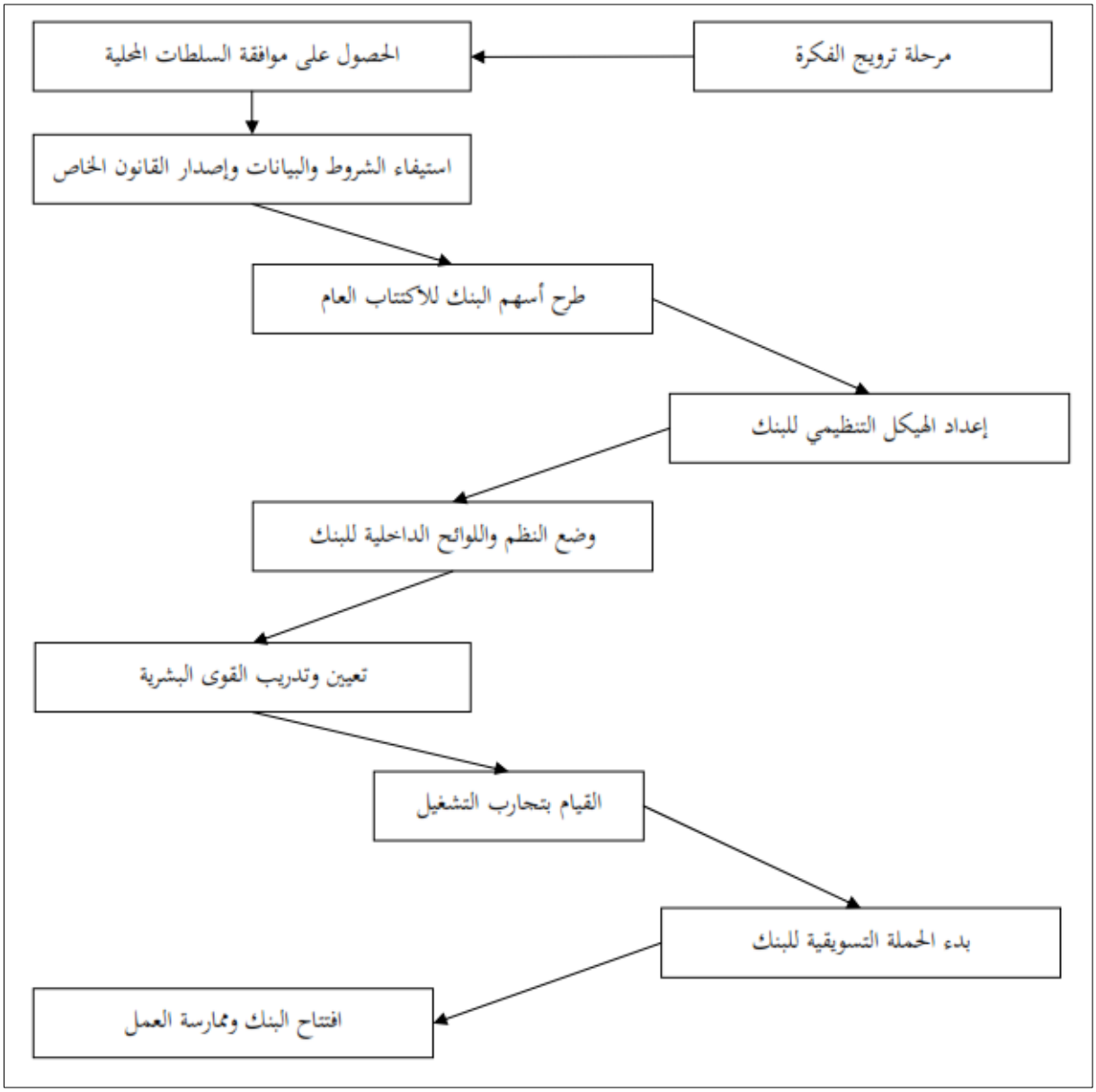

المصدر :محسن أحمد الخضيري، البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص53

المطلب الثالث: الفروقات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية

تسعى البنوك الإسلامية والبنوك التجارية إلى أداء جميع الوظائف المتوقعة من مؤسسة مالية، غير أن البنوك الإسلامية تتميز بخصائص جعلتها تختلف عن البنوك التجارية في

تأدية عملها' ولتوضيح أهم الاختلافات سيتم في هذا المبحث عرض لأهم الفروقات من حيث مقارنة أهم الأنشطة البنكية ومن حيث هيكل واستخدامات كل بنك.

أولا: مقارنة من حيث الأنشطة البنكية

تتعدد الأنشطة البنكية وتتنوع حسب إمكانيات كل بنك، ولكنها تتقارب من حيث نوعية الأنشطة البنكية الأساسية، ومع ذلك يوجد اختلاف في آلية قبول الودائع، توظيف الأموال وتقديم الخدمات.

1. مقارنة من حيث نشاط قبول الودائع:

إن تعامل البنوك الإسلامية مع الودائع يختلف عن تعامل البنوك التجارية، فالبنوك التجارية تنظر إلى ال ودائع على أن واقعها واقع القروض، لان المقترض لا يلزم برد القرض عينا، ولا مانع بخلطه بغيره من الأموال، بينما الوديعة في الإسلام تلزم صاحبها بتجنب خلط الأموال مع بعضها بحيث يعتذر تمييزها من بعضها.

هذا بشكل عام لكن الأمر يختلف حسب نوع الوديعة سواء كان هذا في البنك الإسلامي أو البنك التجاري، وفيما يلي توضيح لأهم الاختلافات بين الودائع في كلا البنكين[1]:

أ. بالنسبة للودائع تحت الطلب: صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية لا يشارك لا في الربح ولا في الخسارة، على عكس البنك التجاري الذي يحصل فيه المستثمر أو المودع على سعر فائدة ثابت.

ب. بالنسبة للودائع الجارية: صاحب الوديعة في البنوك الإسلامية والتجارية لا يشارك الخسارة ولا الربح مع المؤسسة، كما انه لا يحصل على أي فائدة.

[1] سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور، ورقة تشغيلية، 2011، ص 13.

ج. بالنسبة للودائع الاستثمارية: البنوك التجارية تعتبر المودع يستحق الفائدة الربوية منذ يوم إيداع بغض النظر عن كون الأموال المودعة دخلت حيز التشغيل والاستثمار أو بقيت ساكنة خزنة البنك، على عكس البنك الإسلامي الذي يبدي قيمة للوقت حيث يحسب له حساب منذ وقت الاستثمار[1].

ج. بالنسبة لودائع الادخار(التوفير): تمنح البنوك التجارية فائدة عليها وتحدد مسبقا عند أدنى رصيد للمودع، أما البنوك الإسلامية فان عائد هذه الحسابات متغير حسب ما تدره من إيرادات، ثم إنها لا تستثمر بأكملها، بل يستثمر قسم منها ويبقى قسم أخر لتغطية السحب المتوقع لبعضها[2].

2. مقارنة من حيث توظيف الأموال:

أ. تعتمد البنوك التجارية في توظيف الأموال على الإقراض بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة الذي تقترض به والفرق بين الفائدتين هي الأرباح التي تحققها من عملية الإقراض بفائدة. أما البنوك الإسلامية فان الاستثمار بصوره المختلفة المقبولة شرعا هو الوسيلة المتاحة أمامها لتحقيق الأرباح ويشمل كذلك الصيغ الأخرى المقبولة شرعا والتي تحقق العائد المجزي من خلال المرابحة والمضاربة والمشاركة والتأجير والسلم وغيرها من الصيغ الشرعية[3].

ب. تستثمر البنوك التجارية أموالها في مختلف الأوارق المالية (أسهم الشركات، السندات...) مقابل عائد أو متغير، البنوك الإسلامية أيضا تجعل الاستثمار خارج ودائعها في قطاعات مختلفة. لكن هذا الاستثمار يختلف عن البنوك التجارية، بمعنى أن البنوك الإسلامية لا

[1] عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية دارسة فقهية للممارسات العملية، دار البشائر الإسلامية، ط2، 2007 ، ص 104 .

[2] Abdul Gafour Awan, compassion of Islamic and conventional banking in Pakistan, proceedings nd CBRC, Lahore, Pakistan,2009,p.p10-12.

[3] عايد فضل الشعراوي ،مرجع سابق ص ص: 106-107.

تستطيع الاستثمار في أذون الخزانة الحكومية والسندات وشهادات التمويل الأجل التي تحمل فائدة ثابتة. لأنه في ظل القوانين الإسلامية، لا يمكن للبنوك الإسلامية أن تستثمر إلا في الأدوات المالية التي لا تحمل فوائد مثل سوق الأسهم، ويُحظر عليها الاستثمار في السندات الحكومية[1].

ج. إن النظام البنكي الإسلامي هو نظام تقاسم المخاطر لأن كل من المستثمر (المقرض) وارئد الأعمال (المقترض) يتقاسمان نفس القدر من المخاطر. لا يوجد تضارب بين الموجودات والمطلوبات لدى البنك الإسلامي أو شركة الأعمال لأن المودعين أو المستثمرين لديهم استعداد لتقاسم الخسارة في حالة حدوث صدمة اقتصادية. وبالتالي؛ هناك فرصة ضئيلة للغاية لإفلاس البنك الإسلامي أو شركة الأعمال لأن لديهم قوة متأصلة للتعامل مع هجمة الاضطرابات المالية أو اضطراب السوق. في حين أن الخدمات البنكية التجارية هي نظام غير محفز للمخاطر حيث أن المستثمرين أو المقرضين لا علاقة لهم بفقدان المقترض. يحصلون على سعر فائدة ثابت على استثماراتهم ولا يزعجون أين يتم إنفاق الأموال المقترضة، في البنوك التجارية يتحمل المقترضون المسؤولية الكاملة عن اتخاذ أي نوع من المخاطر وتحمل الخسارة. في حالة فشل العمل، لديه لفقد الضمانات. في مقابل هذه الممارسة، يظل البنك الإسلامي أو المستثمر يقظا بشأن الاستخدام السليم للقرض، ويراقب أنشطة المقترض لأن خطورته متضمنة ويمكنه أن يفقد إجمالي الاستثمارات في حالة فشل العمل أو سوء استخدام القرض[2].

3. مقارنة من حيث الخدمات:

تقوم البنوك الإسلامية بمختلف الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية كتجميع الزكاة وإنفاقها وصرف القرض الحسن[3].

[1] Ljeka Cerovid, Nikolaj Mecon, Dorio M arodin, comparation analyse of conventional and Islamic banking, June 21, 2017,p243.

[2] مجلة المحاسب العربية, د.ط,د.د.ن,د.س

[3] Abdul Gafour Awan, previous reference,p14.

الجدول (1-1): الموالي يوضح أهم الفروق الجوهرية بين البنكين من حيث الخدمات.

العناصر	البنك الإسلامي	البنك التجاري
المفهوم	مؤسسة مالية بنكية تتقبل الأموال على أساس قاعدتي الاخارج بالضمان والغرم بالغنم للاتجار بها واستثمارها وفق مقاصد الشريعة وأحكامها التفصيلية.	أحد مؤسسات السوق النقدي التي تتعامل في الائتمان النقدي وعمله الأساسي والذي يمارسه عادة قبول الودائع لاستعمالها في عمليات بنكية كخصم الأوراق التجارية وشرائها وبيعها ومنح القروض وغير ذلك من عمليات الائتمان.
طبيعة الدور	لا يتسم دوره بحيادية الوسيط بل يمارس المهنة البنكية الوساطة المالية بأدوات استثمارية يكون فيها بائعاً ومشترياً وشريكاً.	مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين / المودعين والمستثمرين.
أساس التمويل	يقوم على أساس القاعدة الإنتاجية وفقاً لمبدأ الربح والخسارة.	يقوم على أساس القاعدة الإقراضية بسعر فائدة.
صيفة المتعامل معه	– صاحب حساب جاري على أساس القرض الحسن والخ ا رج بالضمان.	– مُودع ومُدخر فهو مقرض ودائن أو مقترض ومدين وكلاهما على أساس

	– صاحب حساب استثماري فهو رب مال. – مشتري / بائع – مؤجر/مستأجر في جميع أنواع البيوع الحلال. – مشارك.	الفائدة. – مستأجر لبعض الخدمات المصرفية كصناديق الأمانات.
المحظور والجائز	–يجوز له ممارسة التجارة والصناعة وتمّلك البضائع وشراء العقارات والتعامل في أسهم الشركات التجارية بالضوابط الشرعية.	– يحظر عليه ممارسة التجارة أو الصناعة. – يحظر عليه ش ا رء عقا ا رت غير التي يحتاج إليها لممارسة أعماله. – يجوز له أن يشتري لحسابه الخاص أسهم الشركات التجارية الأخرى في حدود نسبة محددة من أمواله الخاصة أو بناء على موافقة مسبقة من البنك المركزي.
الموارد المالية الذاتية	يستطيع إصدار صكوك استثمارية عامة وخاصة بمشروع أو قطاع معين	يستطيع إصدار أسهم ممتازة.

الموارد المالية الخارجية	حساب الاستثمار على قواعد المضاربة المطلقة أو المقيدة.والوكالات في الاستثمار المطلقة أو المقيدة.	الودائع والقروض على أساس الفائدة
استخدمات الأموال	الجزء الأكبر من الأموال يتم توظيفه على أساس صيغ التمويل الإسلامية من البيوع والمشاركات والمضاربات وغيرها.	الجزء الأكبر من الأموال يستخدم في الإقراض بفائدة.
الوضيفة الرئيسية	مضارب في مضاربة مطلقة باعتبار المودعين في مجموعهم رب مال. كما يكون ربَّ مال وأصحاب العمل (المستثمرون) هم المضارب في ممارسته لنشاطه.	يقوم بصفة أساسية ومعتادة بقبول الودائع وتقديم القروض للغير على أساس الفائدة.
الادخار والتنمية والوعي الادخاري	الادخار تأجيل إنفاق عاجل إلى آجل فهو عملية سلوكية لذلك يبحث البنك الإسلامي عن الأموال لدى جميع	طبقاً للنظرية الوضعية الادخار هو الفائض من الدخل بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك التقليدي عن

	الافراد أغنياء وفقراء ويهتم بتنمية الوعي الادخاري لدى الجميع تحقيقاً لدوافعهم الخاصة.	الأموال لدى الأغنياء على حساب تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد عموماً.
المتاجرة على الملكية	يعتمد على استثمار الأموال والاتجار بها وفق الصيغ والأدوات الشرعية	يعتمد على الإقراض فقط وفق سعر الفائدة لتحقيق العائدات.
الربح	يتحقق بأسبابه الشرعية من : المال – العمل – الضمان – وفق المعايير الشرعية.	يتحقق من الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة في عمليات البنك.
الخسارة	يتحملها البنك إذا كان رب المال في المضاربة وبقدر راس المال دائماً في المشاركات.	يتحملها المقترض وحدة حتى ولو كانت لأسباب لا دخل له فيها.
الرقابة	ثلاثة أنواع من الرقابة: الرقابة الشرعية، ومن قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية.	نوعان من الرقابة: من قبل الجمعية العمومية ومراقب الحسابات، والسلطات النقدية.
صندوق الزكاة	أحد الركائز في تطبيق المنهج الاقتصادي	لا مكان له فيه.

	الإسلامي ولتحقيق التكافل الاجتماعي فهو أحد المزايا التنافسية القوية.	
مقاصد الشريعة واولويتها	من أهم محددات آلية العمل وممارسة النشاط.	ليس لها مكان فيه وإن حصل بعض التوافق فهو جزئي.

المصدر: بنك الشام، المصرف الإسلامي الأول في سورية، 07 أيلول 2006.

ثانيا: مقارنة من حيث الهيكل والاستخدامات

من خلال ما سبق تفصيله حول هيكل الموارد واستخدامات كل من البنك التجاري والإسلامي يمكننا المقارنة بينهما من خلال:

1. مقارنة هيكل الموارد في البنوك التجارية والإسلامية:

تنقسم مصادر الأموال في كل من البنك الإسلامي والتجاري إلى قسمين، بالنسبة للبنك التجاري:

أ. **المصادر الداخلية:** راس المال المدفوع، الاحتياطات، المخصصات، والأرباح المحتجزة.

ب. **المصادر الخارجية:** الودائع بأنواعها (الودائع الجارية، تحت الطلب، الادخارية، والاستثمارية). الاقتراض.

بالنسبة للبنك الإسلامي:

ج. **المصادر الداخلية:** راس المال المدفوع، الاحتياطات، المخصصات، والأرباح المحتجزة.

د. **المصادر الخارجية:** الودائع بأنواعها بالإضافة إلى حسابات الاستثمار (المخصص والعام)، صكوك الاستثمار.

من خلال عرض مصادر الأموال لكل من البنك التجاري والإسلامي يمكننا التوصل إلى الاستنتاج التالي:

أوجه التشابه:

أ. للبنك التجاري والإسلامي مصادر رئيسية للأموال والتي تتمثل في مصادر داخلية ذاتية ومصادر خارجية غير ذاتية.

ب . أهمية راس المال المدفوع بالنسبة لكلا البنكين.

ج . المخصصات والأرباح المحتجزة لا تختلف لدى كل من البنكين الإسلامي; التجاري.

د. مصادر الأموال الخارجية تشمل كل أنواع الودائع غير أن البنك الإسلامي يزيد بحسابات الاستثمار (الخاص والعام).

أوجه الاختلاف:

أ. أصحاب رأس المال في البنك التجاري شركاء في الربح والخسارة على عكس البنك الإسلامي؛

ب . الإحتياطات في البنك التجاري تقطع من أرباح البنك خلال سنوات نشاطه على خلاف البنوك الإسلامية فهي تقطع من أرباح المساهمين؛

ج . تعتمد البنوك التجارية في مصادرها على القروض فهي تقرض وتقترض على عكس البنك الإسلامي الذي يتسم بغياب القروض الربوية إلي ما يعرف بالقرض الحسن، وفيما يلي:

جدول (1-2): مقارنا للمكونات الرئيسية لبنود مصادر الأموال لدى كلى من النظامين الإسلامي والتقليدي.

مصادر أموال المصرف الإسلامي	مصادر أموال المصرف التقليدي
1/ الموارد الذاتية (حقوق الملكية)	الموارد الخارجية (الودائع + القروض)
1/1 راس المال المدفوع	1/1 ودائع الزبائن (أفراد ومؤسسات)
الاحتياطات الإجبارية (القانونية)	1/1/أ ودائع جارية (حسابات جارية/تحت الطلب).
1 الاحتياطات الاختيارية (الخاصة)	1/1/ب ودائع ادخارية (حسابات توفير)
1 الأرباح المرحلة (المحتجزة) المدورة من بداية السنة	1/1/ج ودائع لأجل
1 الربح المتحقق خلال السنة (أرباح مقترح) توزيعها على المساهمين	1/1/د شهادات ادخار 1/1/هـ شهادات إيداع
1علاوات الإصدار (الضمنية) إن وجدت	1/1/و دائنون مختلفون
2. الموارد الخارجية (الودائع)	1/2 مطلوبات قصيرة الأجل
2/الحسابات الجارية	1/2/أ مطلوبات تحت الطلب تخص المصارف الأخرى
2حسابات التوفير (الادخار)	1/2ب مطلوبات لأجل تخص المصارف الأخرى

2حسابات الاستثمار لآجال مختلفة 3/2 /أ (6 أشهر) 3/2 /ب/12 اشهر 3/2 /ج سنتان أوثلاث .... الخ 3/2 /د شهادات ودائع متوسطة الأجل 3/2 /هـ صكوك استثمار طويلة الأجل 3/2 /و حسابات الاستثمار المخصص (ودائع استثمارية مخصصة / سندات)	3 القروض (راس مال داعم) 1/3 /أ قروض قصيرة الأجل من المصارف الأخرى 1/3 /ب قروض قصيرة الأجل من المؤسسات المالية 1/3 /ج قروض قصيرة الأجل البنك المركزي 1/3 /د قروض طويلة الأجل
4/2 حسابات الودائع الثابتة ذات الأجل المحدد	1/4موارد أخرى 1/4 /أ دائنون مختلفون 1/4/ب مطلوبات أخرى مثل الضرائب والمصروفات المستحقة غير المدفوعة
3- الموارد الأخرى 1/3 احتياطات وأنصبة غير مخصصة للتوزيع 2/3 توزيعات أرباح وعوائد ودائع 3/3 تأمينات نقدية مقابل الاعتمادات وخطابات الضمان 4/3 تخصيصات مختلفة لمواجهة مخاطر الاستثمار والمخاطر الأخرى 3 دائنون وأرصدة دائنة أخرى 5/3 /أ حسابات صندوق الزكاة	2 حقوق الملكية 1/2 أ رس المال الاسمي (المقرر أو المصدر) مطروحا منهل الجزء غير المدفوع 2/2 الاحتياطات النقدية القانونية (ح.ن.ق) 3/2 الإحتياطات الاختيارية (الخاصة) 3/2 احتياطات غير مخصصة للتوزيع من بداية السنة 4/2 علاوات الإصدار (الضمنية) إن وجدت

5/3 /ب أوراق دفع	
	الأرباح والخسائر 1/3 أرباح مرحلة (مدورة) من بداية العام 2/3 الربح المتحقق خلال السنة
حسابات نظامية دائنة (تمثل التزامات الزبائن مقابل الضمانات والقبولات)	حسابات نظامية

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دارسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2006، ص. ص 13-14.

2. مقارنة هيكل الاستخدامات في البنوك الإسلامية والتجارية:

وفي ضوء تحليل بنود استخدامات الأموال ومكوناتها يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

1.2. إن جانب استخدامات الأموال لدى المصارف التجارية يستمد إلى حد كبير على تقديم القروض والسلفيات والتوظيفات الأخرى قصيرة الأجل؛

2.2. تمتاز استخدامات الأموال لدى المصارف الإسلامية بتنوعها وبتعدد الأطراف المستفيدة منها فضلا عن تباين مواعيد استحقاقاتها وأسس احتساب العوائد عليها؛

3.2. عدم ظهور حساب القروض بفائدة لعدم تعامل البنوك الإسلامية بها أخذا وعطاءً وهذا ما تعمل به البنوك التجارية واختلافا عن البنوك الإسلامية التي تعمل بحساب القروض الحسنة بتكلفة التمويل؛

4.2. اعتماد البنك التجاري على الاستثمار في الأوراق التجارية (الكمبيالات والحولات المخصومة) على عكس البنك الإسلامي الذي يحرم مثل هذه المعاملات لما تنطوي عليه من محذورات شرعية.

يمكن توضيح الفروقات:

في جدول (1-3): قارن لاستخدامات الأموال في البنك الإسلامي والبنك التقليدي[1]:

	استخدامات البنوك الإسلامية		استخدامات البنوك التجارية
1	أصول (موجودات) نقدية 1/1 نقد في الصندوق 2/1 أرصدة لدى البنك المركزي 3/1 أرصدة لدى المصارف المحلية 4/1 أرصدة لدى المصارف المراسلة	**1**	أصول (موجودات) نقدية 1/1 نقد في الصندوق 2/1 أرصدة لدى البنك المركزي 3/1 أرصدة لدى المصارف المحلية 4/1 أرصدة لدى المصارف المراسلة
2	استثمارات سائلة 1/2 استثمارات محلية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار) 2/2 استثمارات دولية (أسهم، محافظ، صناديق استثمار)	**2**	استثمارات سائلة 2/1السندات وأذونات الخزينة 2/2 السندات الأجنبية 2/4أية موجودات يعتبرها البنك المركزي سائلة
3	تمويلات قصيرة الأجل 1/3 تمويل تجاري (مرابحة) 2/3 تمويل أ رس مال عامل 3/3 تمويل استهلاكي (فردي) 4/3 مشاركات قصيرة الأجل 5/3 مضاربات قصيرة الأجل 6/3 تمويل بيع السلم	**3**	القروض والسلفيات 3/1 قروض تجارية (أدوات قصيرة الأجل) 3/2 قروض متنوعة (قصيرة الأجل) 3/3 خصم أوراق تجارية وقبولات تحت الطلب

[1] قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي درا سة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2006، ص17.

	7/3 القروض الحسنة		
4	تمويلات متوسطة وطويلة الأجل 4/1 مشاركات 4/2 مضاربات 4 البيع بالتقسيط 4/4 البيع التأجيري (ايجارة منتهية بالتمليك) 4/5 المشاركات المنتهية بالتمليك 4/6 تمويل المشروعات 4/7 تمويل عقارات	**4**	استثمارات متوسطة وطويلة الأجل 4/1 استثمارات في الأسهم (عامة وخاصة) 4/2 استثمارات في السندات (عامة وخاصة) 4 استثمارات في العقارات 4/4 عمليات تأجير 4/5 استثمارات متنوعة أخرى
5	استثمارات رأسمالية 5/1 مساهمة في مشروعات قائمة (قديمة) 5/2 تأسيس مشروعات جديدة 5/3 المساهمة في مشروعات جديدة	**5**	أصول (موجودات) أخرى 5/1 احتياطيات خسائر القروض 5/2 مصاريف مدفوعة مقدما
6	أصول (موجودات)أخرى 6/1 صافي أصول ثابتة (بعد الاستهلاك) 6/2أرصدة مدينة متنوعة 6/3 مخزون سلعي 6/4 متاجرة في عقارات	**6**	الأصول الثابتة (بعد طرح الاستهلاك) مباني، أ راضي، آلات، معدات، اثاث ...الخ
		7	الأرباح والخسائر

			7/1 خسائر مدورة (مرحلة) من السنوات السابقة 7/2 خسائر السنة الحالية
	حسابات نظامية (مدينة)		حسابات نظامية (مدينة)

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مرجع سابق، ص.ص 17-18.

المبحث الثاني: المؤشرات الربحية

المطلب الأول: مفهوم الربحية في البنوك الإسلامية

لتعريف مصطلح الربحية في البنوك الإسلامية نتطرق أولا إلى مفهوم الربح.

أولا: مفهوم الربح

هناك عدة مفاهيم للربح نذكر منها:

1. المفهوم الاقتصادي: هو مقدار التغيير في القيمة الصافية الوحدة الاقتصادية، او هو الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية المدة، دون أن تؤثر على راس المال المستثمر.

2. المفهوم الضريبي: هو الربح الذي تعتمده مصلحة الضرائب بحسب النظام الضريبي لكل دولة، للوصول إلى تحديد الضريبة المستحقة على المؤسسات الخاضعة للضريبة.

3. المفهوم المحاسبي: هو الفرق بين الايراد الكلي للسلعة والتكاليف الكلية، أي أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدي كالأجور، والفائدة والربح، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الامتلاك.

4. المفهوم الشرعي للربح: لقد تع رض المفسرون والمحدثون لمفهوم الربح في تفسير الق آ رن الكريم وفي السنة النبوية.

أ. مفهوم الربح في التفسير القرآني: لم ترد كلمة الربح في القرآن الكريم إلا مرة واحدة وهي في قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم وما كانوا مهتدين" [البقرة 22]، ولعل هذا هو السبب في عدم تطرق علماء التفسير لمفهوم الربح إلا عند تفسيرهم لهذه الآية.

إن الربح في الآية يتسع لشمل ربح الدنيا، والآخرة كما فسره معظم العلماء على أنه الزيادة في قيمة بيع السلعة أو الخدمة عن سعر تكلفتها.

ب. مفهوم الربح في السنة النبوية: لقد ذكر الربح في قول الرسول "صلى الله عليه وسلم: "لا يحل بيع ما ليس عندك، ولا ربح ما لم يضمن» ويعني هذا النهي أنه من لم يتحمل مخاطرة الاستثمار لا يستحق شيئا من الربح.

يعتبر الربح الهدف الأساسي لكل مؤسسة، ولذلك تسعى البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك إلى تحقيق ربح يضمن حقوق المالكين والمودعين، وانتساب حصة في السوق المصرفية على مستوى الدولة والمستوى العالمي.

ثانيا: تعريف الربحية

يمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدف للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، حيث يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الموجودات) التي ساهمت في تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح وحقوق الملكية...إلخ.

المطلب الثاني: مؤشرات الربحية المطبقة في البنوك الإسلامية

تعتمد البنوك الإسلامية في تقييم وتقويم أدائها المالي على نسب ومؤشرات تتوقف من خلالها على نقاط القوة والضعف ومن خلالها تتخذ إجراءات تصحيحية ومن هاته المؤشرات نجد مؤشرات الربحية التي تمكن البنوك من معرفة الأرباح المحققة خلال سنة مالية معينة ومن أهم مؤشرات الربحية التي تعتمدها وتطبقها البنوك الإسلامية نجد الاتي:

أولا: مؤشر العائد على حقوق الملكية

من خلال هذا المؤشر تتمكن البنوك الإسلامية من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية في توليد صافي الدخل، حيث يفيد هذا المؤشر الملاك من اتخاذ قرارتهم اتجاه البنك بالبقاء او الانسحاب، ويتم قياس هذا المؤشر حسب العلاقة التالية[21]:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل ÷ حقوق الملكية .

ثانيا: مؤشر العائد على الموارد

يفيد هذا المؤشر من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من حقوق الملكية والودائع بمختلف أجالها في توليد صافي الدخل، ويتم فياس هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

معدل العائد على الموارد = صافي الدخل+ حقوق الملكية ÷ الودائع.

معدل العائد على الودائع = صافي الدخل ÷ إجمالي الودائع

[1] بشناق زاهر صبحي، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين. 1-194. غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص3.

[2] إلهام التجاني، ومحمود فوزي شعوبي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة – 2011. أبحاث اقتصادية وإدارية، 1 – البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2015، ص54.

ثالثا: مؤشر العائد على الودائع

يفيد هذا المؤشر البنوك الإسلامية من معرفة مدى مساهمة كل وحدة نقدية من الودائع الموضوعة تحت تصرف البنك في تحقيق صافي دخل، ويتم قياس المؤشر بناءا على العلاقة التالية:

رابعا: مؤشر العائد على الأصول

يفيد هذا المؤشر البنوك الإسلامية في التعرف على مدى مساهمة كل وحدة نقدية من إجمالي الأصول التي تحت تصرفها في تحقيق صافي الدخل، ويتم قياس المؤشر وفق العلاقة التالية[1]:

معدل العائد على الأصول =صافي الدخل÷ إجمالي الأصول.

خامسا: مؤشر صافي الربح

يفيد هذا المؤشر البنوك الربوية دون البنوك الإسلامية من تحديد صافي هامش الربح المحقق خلال سنة مالية معينة من خلال مساهمة إجمالي الموجودات التي بحوزة البنك، ويتم قياس المؤشر كالاتي[2]:

مؤشر صافي الربح=(الفوائد المحصلة عن المقترضين – الفوائد المدفوعة للمقرضين) ÷ إجمالي موجودات البنك.

[1] munir Milhem, M., & S. Istaiteyeh, R. (2015). Financial Performance Of Islamic And Conventional Banks: Evidence From Jordan. Global Journal Of Business Research, P31.

[2] Muhabie Mekonne, n. (2015). Evaluation of the Financial Performance of Banking Sectors in Ethiopia: The Case of Zemen Bank. Global Journal of Management and Business Research, P53.

وبما ان البنوك الإسلامية لا تتعامل بالربا اخذاً وعطاءاً، فصافي هامش ربحها يتأتى من المشاركات في الاستثمارات والتمويلات بحسب الغرم والمخاطرة، ويمكن قياس مؤسر صافي عوائد البنوك الإسلامية من خلال العلاقة التالية:

صافي الربح = (العائدات المحصلة عن المقترضين – العائدات المدفوعة للمقرضين)÷ إجمالي موجودات البنك

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية

تواجه البنوك الإسلامية مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تؤثر على ربحية البنك وتضعف من تنافسيته، وتنقسم هاته العوامل الى عوامل داخلية حيث يكون البنك بحد ذاته مسؤول عنها، وعوامل خارجية تخرج عن نطاق البنك، وتتمثل هاته العوامل في النقاط التالية:

أولا: العوامل الداخلية المؤثرة علي الربحية البنوك الإسلامية

تتضمن العوامل التالية[1]:

هيكلة الودائع: تؤثر تركيبة وهيكلة الودائع على ربحية البنوك الإسلامية حيث كلما كانت البنوك

الإسلامية تتعاطى بمرونة اتجاه الودائع وتعمل على تعبئة المدخرات، خصوصاً ودائع التوفير وودائع الموجهة للاستثمار كلما كان للبنك القدرة على التوسع في تمويلاته واستثماراته، وهذا ما يزيد من ربحيته.

[1] احمد حسين أحمد المشهراوي. اثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية في فلسطين للفترة من 1996–1 .2005–152. غزة، كلية التجارة، فلسطين،غزة: الجامعة الاسلامية ،2007، ص66 .

التوظيف الامثل للودائع: لكي تضاعف البنوك الإسلامية من ربحيتها عليها أن توظف الودائع الموجودة تحت تصرفها بكفاءة وفعالية من خلال الاستثمارات فالأنشطة والقطاعات ذات المردودية المرتفعة والاقل مخاطرة،

سمعة البنك: تؤثر سمعة البنك وحجمه ومدى انتشاره وتوسعه بالإضافة الى تركيبته البشرية على ربحية البنك، حيث يلاحظ أن البنوك الكبيرة لها قدرة على التوسع بهدف تقديم خدمات وتسهيلات مصرفية لأقصى عدد من العملاء وكسب رضاهم.

حجم راس المال (حقوق الملكية): إن البنوك التي تملك راس مال كبير تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع، وزيادة رأس المال يزيد من ثقة الجمهور المتعاملين معها مما قد ينعكس على حجم ودائع العملاء وبالتالي فمن المتوقع أن يؤثر راس المال على ربحية البنك.

كما تعتبر المحافظة على رس المال من أهم اعتبارات تعظيم ربحية البنك في أجل الطويل، لأن ذوبان راس المال وتناقصه لا يفقد المصرف ايداعات جديدة فحسب وانما يفقد أيضا الوسائل التي يحقق باستعمالها أهدافه.

ويعتبر التنويع في الاستثمارات والتوافق فيما بين استحقاقاتها واستحقاقات الابداعات من أهم المعايير التي تساعد على المحافظة على راس المال.

إدارة المصرف: تتأثر ربحية المصارف الإسلامية بمدى قدرة إدارة هذه المصارف على الموازنة بين العائد والمخاطر وعلى تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات ، من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، فقدرة الإدارة على إدارة الهيكل المالي بشفافية (إدارة الموارد، إدارة الاستخدامات) يعكس مدى نجاحها في تحقيق أهداف المصرف، ففي حالة تمكنت هذه الإدارة من تحقيق التوازن المطلوب في هيكلها المالي من خلال توظيف موارد البنك في موجودات ذات عوائد مجزية آخذة بعين الاعتبار محاولة

تخفيض تكاليف تلك الموارد في الوقت الذي تسعى فيه لتعظيم إيرادات تلك الاستخدامات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة ربحية هذه البنوك وتعظيم ثروة مالكيها وبالتالي يمكن القول بأن ربحية البنوك بصفة عامة ما هي إلا ترجمة لجملة من القرارات التي تمكنها من تعظيم ربحية البنك من خلال الموازنة بين الربحية والسيولة والأمان.

ثانيا : العوامل الخارجية المؤثرة على الربحية البنوك الإسلامية : من بين العوامل الخارجية التي يمكن أن يكون لها تأثير في ربحية البنوك الإسلامية تضم كل من الشروط التالية:

السياسة النقدية: تؤثر السياسة النقدية على ربحية البنوك ففي حالة تبنت البنوك المركزية سياسة نقدية توسعية تعمد البنوك التجارية وبما فيها البنوك الإسلامية الى التوسع في عملية الإقراض والتمويل وهذا ما يزيد من ربحيتها، ويحصل العكس في حالة تبنت البنوك المركزية سياسة نقدية انكماشية حيث تجبر هاته السياسة البنوك التجارية على الحد من التوسع في عملية الإقراض أو إعادة الخصم وتعطيل جزء من مواردها في شكل احتياط اجبارية وقانونية.

أسعار الفائدة: تتضاعف ربحية البنوك من الفروقات بين معدلات الفائدة للإقراض (معدلات فائدة دائنة) ومعدلات الفائدة للاقتراض (معدلات فائدة مدينة).

التشريعات القانونية: تلعب النصوص القانونية والتشريعية دور هام في تحقيق الربحية على مستوى البنوك فكلما كانت البنوك تنشط في أوساط تشهد استقرار تشريعي كلما انعكس هذا الامر على نشاطاتها واستثماراتها حيث لا يمكن للبنوك توظيف ودائع عملائها في وسط يشهد لا استقرار تشريعي وقانوني.

الظروف الاقتصادية والسياسية: تتأثر ربحية البنوك بمدى الاستقرار السياسي والاقتصادي للبيئة التي تنشط فيها، فكلما كان هناك استقرار سياسي واقتصادي كلما شجع هذا

المستثمرين ورجال الاعمال على توظيف واستثمار أموالهم في هذا البلاد، وكلما تعزز دور الوساطة المالية للبنوك.

الوعي المصرفي: كلما كان وعي وثقافة مجتمعية بمدى أهمية التعامل المصرفي كلما انعكس هذا إيجابا على ربحية البنوك نتيجة التعاطي الإيجابي للأفراد والمؤسسات مع البنوك سواء بالإقراض او الاقتراض، وهذا ما يحسن من ربحية البنوك.

خلاصة الفصل:

تبين لنا من خلال دراسة هذا الفصل أن البنوك الإسلامية تغيرها من المؤسسات المالية، لكن تعمل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية هدفها تحقيق الربح كمؤشر يعكس المركز والأداء المالي للبنك، كما تم التعرف على أهم المؤشرات التي تقاس بها الربحية لدى البنوك الإسلامية ألا وهي معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الأصول، منفعة الأصول وأخيرا نسبة هامش الربح، وكيفية حساب كل مؤشر بواسطة علاقة رياضية.

في الختام تم التعرف كذلك على جملة العوامل المؤثرة والمحددة لربحية البنوك سواء كانت عوامل داخلية كحجم البنك، هيكل الودائع..... إلخ، وعوامل خارجية تعددت في التشريعات القانونية والضوابط المصرفية السياسية النقدية، الثقافة الاجتماعية والوعي المصرفي.

الفصل الثانـي:

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد:

بعد ان رأينا مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية وكيفية تطبيقها وذلك كدراسة نظرية، سوف نرى في هذا الفصل كيفية تطبيق هذه مؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية من خلال ميزانيتها العامة وتقاريرها السنوية، وذلك كدراسة تطبيقية لنرى مدي تركيز او تنوع أنشطة المصارف الإسلامية في استخدام هذه الصيغ، وقد اخترنا لهذه كنموذج بنك البركة الجزائري وستكون دراستنا في هذا الفصل وفق المبحثين التاليين:

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن البنك البركة

المبحث الثاني: مؤشرات الربحية للبنك البركة الجزائري

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن بنك البركة

يعتبر بنك البركة أول بنك إسلامي في الجزائر، وهو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية، خاصة في مجال التمويل والاستثمار، وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على البنك من خلال نشأته، تعريفه، أهدافه، موارده، ومختلف الجوانب التنظيمية المتعلقة به.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك البركة الجزائري[1]

أنشئ بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار أحكام القانون رقم:10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، برأسمال يقدر ب 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلي500000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، ويشترك فيه مناصفة كل من:

- بنسبة B.A.D.R بنك الفلاحة والتنمية الريفية 50%
- شركة دلة البركة القابضة السعودية بنسبة 50 %

بدأ البنك مزاولة نشاطه في أوائل نوفمبر من عام 1991، ويقوم بإدارته مجلس إدارة يتكون من 3 إلى7 أعضاء تختارهم الجمعية العامة العادية كما يتم مهام أي عضو منهم من قبلها، وهو عبارة عن بنك تجاري تخضع النشاطات البنكية والمعاملات المالية التي يقوم إلى قواعد الشريعة الإسلامية، يقع مقره الرئيسي للبنك بالجزائر العاصمة ويتكون حاليا من 30 وكالة وبالمناطق التالية: الخطابي، بليدة، الشراقة، بير خادم، القبة، باب الزوار، الرويبة، تيزي وزو، الحراش، وهران (وكالتين)، تلمسان، سيدس بلعباس، الشلف، قسنطينة (وكالتين)، برج بوعريريج، عنابة، سطيف (وكالتين)، سكيكدة، باتنة، بجاية، بسكرة، غرداية(وكالتين)، الوادي، الأغواط، مستغانم، عين مليلة.

[1] وثائق البنك.

في سنة 2009 رفع رأسماله إلى 10000000000 دج وذلك حسب التقييم التالي:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية 46%.

- شركة دلة البركة القابضة السعودية 54%.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البرك الجزائرية

طبقا لقرارات مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ1999/04/12المتعلق بتعديل الهيكل التنظيمي العام للبنك، فقد قرر هذا المجلس اصدار هيكل تنظيمي جديد للبنك يلغي ويعوض الهيكل السابق المصادق عليه في 1993/12/30، وقد جاء هذا الهيكل وفقا الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1): الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري.

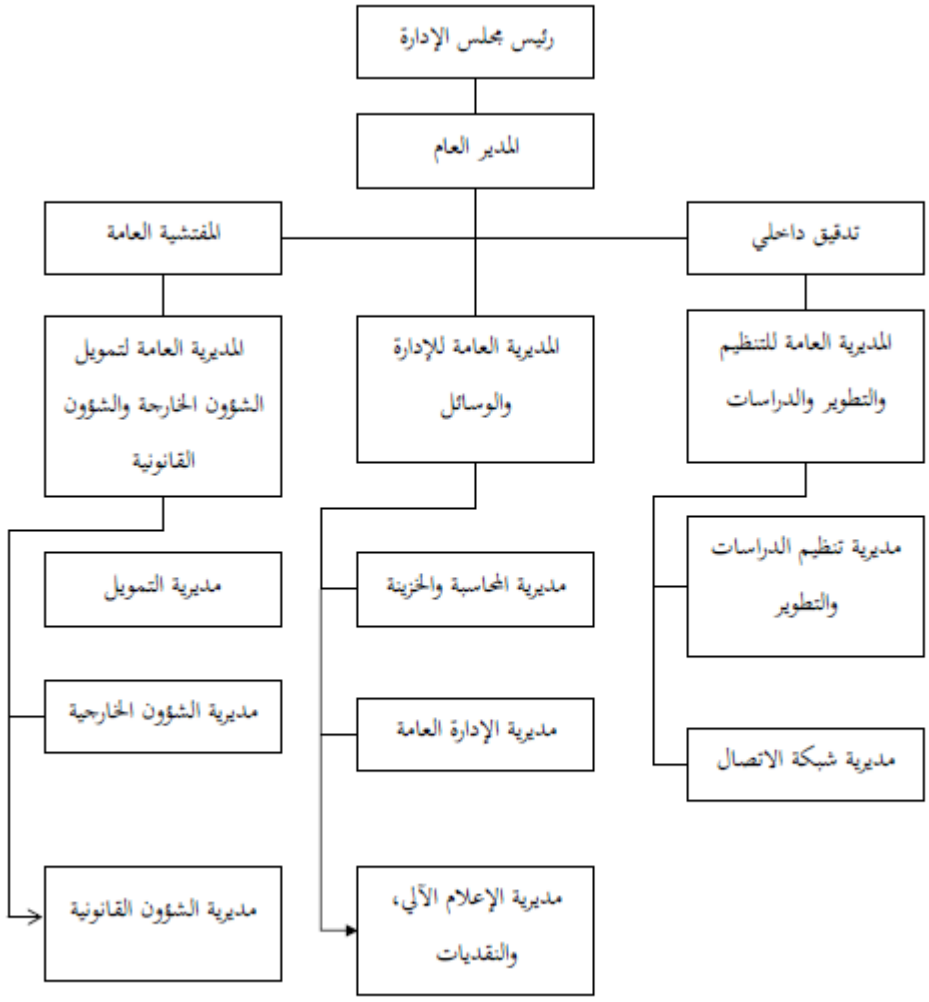

المصدر: www.albaraka-bank.com

هذا الهيكل التنظيمي لبنك البركة الجزائري، أما فيما يخص وكالة تيزي وزو التي تم انشاؤها سنة 1999 وهي تقع في: 36 شارع تربوش محمد بأن الهيكل التنظيمي لها يتكون من[1]:

1. مديرية الوكالة: يعتبر المدير السلطة الأولى في البنك وهو خاضع مباشرة لسلطة مدير الشبكة، يعتبر مدير الفرع هو المسؤول الأول عن التسيير والنتائج التجارية لهيكله، وهو ممثل بنك البركة الجزائري على المستوى المحلي، وتتمثل مهامه فيما يلي:

- تقديم عمل الاستغلال للإدارة بإعطاء التعليمات والتوجيهات.
- استقبال الزبائن في حالة وجود مشكل في التسوية.
- السهر على تطبيق القوانين التي تدير البنك.
- الإمضاء على البريد.

2. نائب المدير: يخضع للسلطة المباشرة لمدير الفرع، تتمثل مهامه في مساعدة المدير في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع من جهة، ضمان وتعويض المدير في حالة غيابه من جهة أخرى، بالإضافة إلى القيام بالأعمال الإدارية للفرع وخاصة تسيير الوسائل البشرية والعتاد وكذا الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع.

3. الأمانة العامة: الأمانة هي الحافظة التي تحفظ الوثائق والمستندات المتعلقة بعمليات الوكالة، وهي مكلفة بالبريد الوارد والصادر من الوكالة وحفظ السر، تتمثل مهامها فيما يلي:

- ضمان تسيير البريد (الاستلام، الإرسال، التسجيل، الحفظ، ...).
- القيام بالأعمال المكتبية.
- ضمان وسائل الإعلام على مستوى الفرع (هاتف، فاكس، تلكس، انترنت،...).

[1] وثائق البنك.

- توزيع الملاحظات ونشرها تحت أمر من المدير.

4. المصلحة الإدارية: هي هيكل يتكفل بجميع المهام الإدارية، يمكن حصر مهامها في النقاط التالية:

- التكفل بالعوامل المادية والبشرية وبالمهن داخل الوكالة.
- التسيير العادي للأعمال الإدارية والوسائل العامة للوكالة.
- المسؤول الإداري يقوم بعملية جرد الخدمات.
- التكفل التام بالمتربص وبالتماسات وشكاوى الزبون.

5. مصلحة الصندوق: تقوم باستقبال الزبائن وخدمتهم وإعلامهم ما يخص العمليات المقامة على عاتقها، تتلخص مهامها فيما يلي:

- فتح حسابات الزبائن واستلام الدفعات من طرفهم أو سحب مبلغ لصالحهم.
- إلغاء، استثمار، كشف.
- النقل من حساب إلى حساب ومن بنك إلى بنك آخر.
- ضمان الصكوك المسلمة من طرف البنوك الأخرى وتسليم صكوك بنكية.

6. مصلحة المحفظة: تلتزم أساس بمعالجة الأوراق التجارية والشيكات في أوقات إبداعها من طرف الزبون وتحصيلها وتقديمها إلى الساحب من أجل التغطية، تتم فيها ثلاث عمليات رئيسية هي:

- تسليم الصكوك.
- المقاصة.
- تحصيل الصكوك خارج المكان

7. مصلحة المحاسبة: وظائفها الرئيسية هي:

– مراقبة الوثائق المحاسبية المسلمة من طرف المصالح الأخرى والتحقق من الكتابات المحاسبية.

– مراقبة العمليات التي تجري في المصالح الأخرى، وأيضا التحقق من كتابات المحاسبة والجرد.

– إنشاء وثائق محاسبية شرعية وقانونية للبنك وهذا في إطار القواعد المحاسبية المفروضة من طرف البنك المركزي.

– تأمين تسيير فعال للخزينة.

8. مصلحة الشؤون القانونية: تتلخص مهامها فيما يلي:

المتابعة والمراقبة والتحقق من مصداقية ملفات محل الدفع (الاستيراد والتصدير).

– إعطاء وثائق الضمانات.

– التصريح بالملف إلى البنك الجزائري.

– معالجة تسليم المستندات، التحولات والإعادة إلى الوطن.

– معالجة رسائل فتح مستندات القروض للاستيراد والتصدير.

بعد أن تتم دراسة ملف التمويل والشروع في تنفيذ وتحديد التسديدات والدفعات المستقبلية مع آجال الاستحقاق، لكن في حالة انقضاء آجال الاستحقاق ولم يتم الوفاء بالدين يتم تحويل ملف التمويل إلى هذه المصلحة للفصل في القضية وفق النصوص القانونية ذات الطبيعة التحفظية أو الإكراهية.

9. مصلحة العمليات الخارجية: تقوم بجميع العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية وعمليات الاستيراد والتصدير كتوطين عمليات التجارة الخارجية ومعالجة رسائل خطابات فتح الاعتماد المستندي، كذلك معالجة التسليمات المستندية كما تقوم بتصريح الملفات لبنك الجزائر.

10. مصلحة المنازعات: تقوم هذه المصلحة بدراسة الملفات التي وقع فيها النزاع مع المتعاملين سواء الطبيعيين أو المعنويين، وتقوم بفكه طبيعيا كان أو معنويا وذلك باللجوء إلى الجهات المعنية.

11. مصلحة التعهد والالتزامات: تتكفل بالنشاطات المتعلقة بدراسة وتحليل ملفات التمويل، حيث تقدم الآراء حول الملفات المعالجة، وترسلها إلى المديرية المركزية للإقرار فيها كما تتكفل بترخيصات التمويل وتقوم بمتابعة ومراقبة الالتزامات بالملفات المقبولة التحصيل، الضمانات المحددة في التراخيص وإعداد منح عقود الالتزام، بالإضافة إلى متابعة استعمال التمويلات ومتابعة جداول التسديد، كما تتكفل أيضا بالشؤون القانونية الخاصة بتسيير عمليات التمويل، والشكل التالي يبين الهيكل التنظيمي للوكالة.

الشكل (2-2): الهيكل التنظيمي لوكالة تيزي وزو.

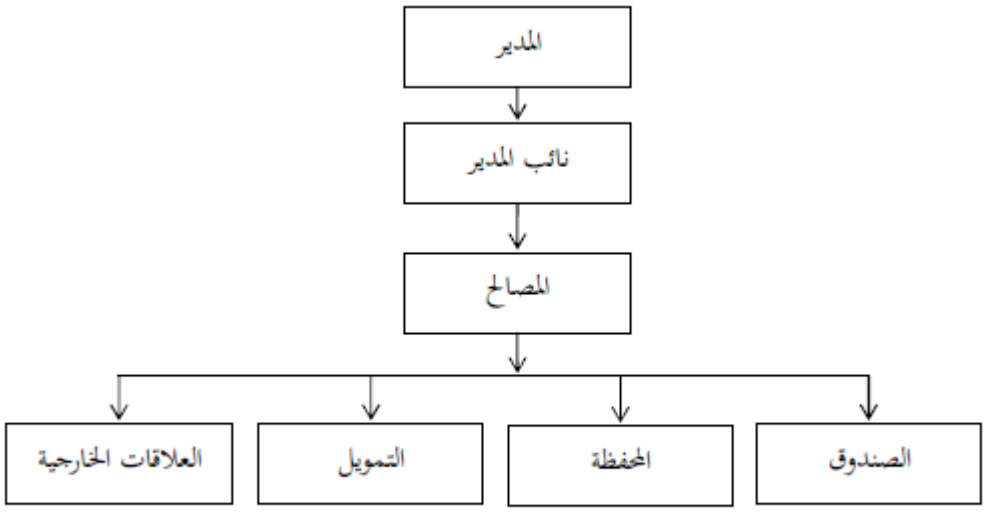

المصدر: وثائق البنك.

المطلب الثالث: أهداف وإستراتيجيات بنك البركة الجزائري[1]

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تطبيق نظام اقتصادي قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية ومتفق مع مقتضيات العصر، وذلك بتغطية مختلف الاحتياجات الاقتصادية في مجال الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أساس غير ربوي، فهو بذلك يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1. تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة وبأفضل العوائد، بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثماري السليمة.

2. تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير الربوي.

3. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة، لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية.

4. تشجيع الادخار الفردي والمؤسساتي، وتوجيه الموارد نحو الاستثمار.

5. القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية المشروعة، مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.

6. إنشاء وتطوير نماذج مالية مصرفية متفقة مع الشريعة الإسلامية باستخدام أحدث الطرق والأساليب.

7. تطوير أشكال التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في كافة المجالات، خاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير آفاق الاستثمار، وتقديم التموين اللازم للمشروعات المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

[1] –وثائق البنك.

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر، وضع البنك مجموعة من الخطط والإستراتيجيات تساعده على تجنب الوقوع في المخاطر وهي كالآتي[1]:

1. تدقيق وتطوير نظام تسيير البنوك.
2. التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية ومتابعة النتائج.
3. تغطية السوق المحلية وتوسيع مجال الاستثمارات، وتنويع تشكيلة المنتجات.
4. تدعيم الأموال الخاصة بالبنك.
5. التوسع الأفقي لمخطط النشاط.

المبحث الثاني: مؤشرات الربحية لبنك البركة الجزائري

تهدف البنوك الإسلامية إلى تعظيم ثروة مالكيها، وذلك من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف والأرباح. وفيما يلي نقوم بتحليل وقياس ربحية بنك البركة الجزائري، بالاعتماد على مؤشرات رئيسية هي: معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الموجودات (الأصول)، ومعدل العائد على الودائع.

المطلب الأول: مؤشر العائد على حقوق الملكية لبنك البركة

يعتبر معدل العائد على حقوق الملكية من أهم الأدوات المناسبة للحكم على قدرة البنوك لتعظيم ثروة ملاكها. ويحسب وفق الصيغة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية= صافي الربح/ حقوق الملكية×100.

والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] www.albaraka-bank.com

الجدول (2-1): معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة.

الوحدة: ألف دينار

البيان	صافي الربح	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
2014	4306000	23810000	%18
2015	4108000	23463000	%17.5
2016	3948000	24312000	%16
2017	3548000	24546000	%14
2018	5167000	27429000	%18.8

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أنه: قد بلغت نسبة معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2014 حوالي 18 بالمائة، وفي سنة 2017 انخفضت إلى أدنى قيمة قدرت حوالي14 بالمائة، ثم ارتفعت نسبة معدل العائد على حقوق الملكية إلى 18.8 بالمائة وهي أعلى نسبة حققها هذا المعدل خلال فترة الدراسة. أي أن بنك البركة الجزائري حقق صافي ربح قدره 0.188 لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية

وذلك خلال سنة 2018 والشكل رقم(2-3) يوضح ذلك:

الشكل (2-3): بيان تطور معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة الجزائري

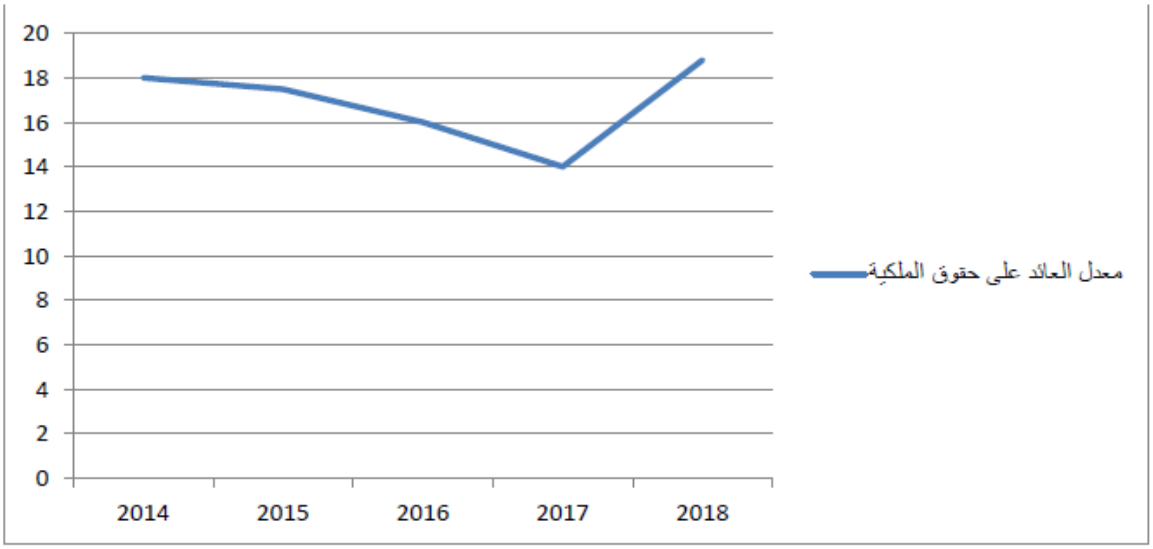

حيث يظهر الشكل أعلاه: أن معدل العائد على حقوق الملكية كان متذبذبا (الزيادة والنقصان)، حيث يمكن إرجاع هذا التذبذب إلى صافي الربح، حيث أن حقوق الملكية عرفت زيادة مستمرة خلال هذه السنوات، وسجلت أعلى قيمة لها سنة2018 بحوالي 27429000د.ج، فهذه الزيادة في حقوق الملكية تزيد من ثقة المتعاملين مع بنك البركة الجزائري مما ينعكس على حجم الودائع.

كما تعتبر هذه النسب مرتفعة بشكل جد مرضي، وذلك بالنظر إلى نسب الفائدة السائدة في السوق المصرفي الوطني، وبالنظر أيضا إلى مستويات المردودية للاستثمار في كثير من القطاعات.

ولا شك أن هذا يزيد من الصحة المالية للبنك ويساعده على الاستمرار في مسيرته الاستثمارية بالاقتصاد الوطني.

أما عن التذبذب المسجل في هذه النسب بين سنوات 2014و 2018 فيكون مرده عائدا إلى

الوضعية الجديدة التي بدأ يعيشها الاقتصاد الوطني بعد انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014، والتي أثرت كثيرا على الإنفاق الحكومي وعلى مداخيل بعض الفئات، إضافة إلى تراجع الواردات وانخفاض الإنفاق الاستثماري الحكومي.

المطلب الثاني: معدل العائد على الموجودات(الأصول) لبنك البركة الجزائري

يعبر العائد على الموجودات على مدى كفاءة البنك في استخدام موجوداته في توليد الربحية ويتم حساب معدل العائد على الموجودات وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الموجودات = صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات×100.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-2): معدل العائد على الموجودات لبنك البركة الجزائري.

الوحدة بألف دينار

البيان	صافي الربح	حقوق الملكية	معدل العائد على حقوق الملكية
2014	4306000	162772000	%2.64
2015	4108000	193573000	%2.12
2016	3948000	210344000	%1.87
2017	3548000	248633000	%1.42
2018	5167000	270996000	%1.90

حيث نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أنه قد سجلت أعلى نسبة لمعدل العائد على الموجودات لم تتجاوز 2.64 بالمائة وذلك سنة 2014 ثم شهدت تراجعا من سنة 2015إلى غاية2018 ليصل إلى حوالي 1.90 بالمائة والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل (2-4): بيان تطور معدل العائد على الموجودات لبنك البركة خلال 2014-2018.

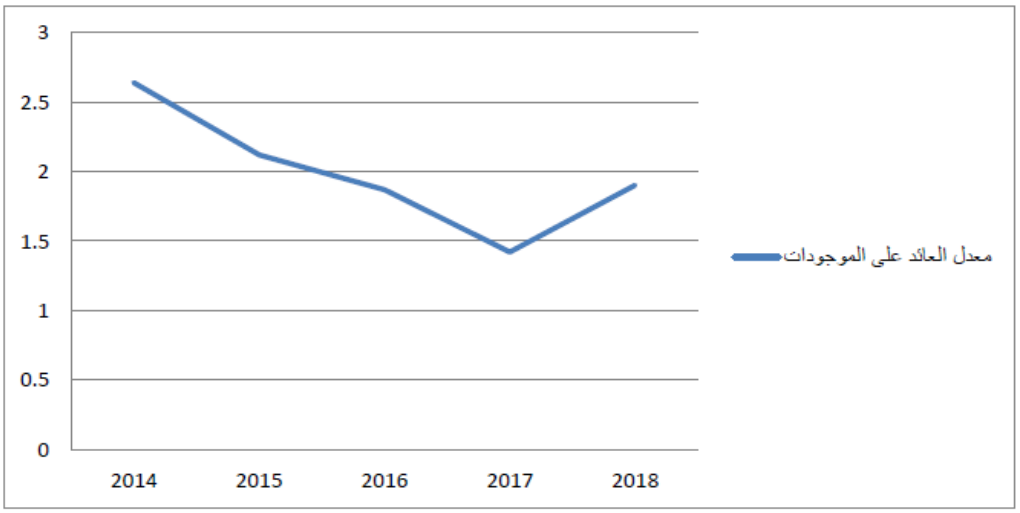

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن: معدل العائد على الموجودات كان متذبذبا ما بين الزيادة والنقصان، ويمكن إرجاع هذا التذبذب إلى الانخفاض في صافي الأرباح التي يحققها بنك البركة الجزائري، بالإضافة إلى الظروف الخارجية التي تحيط بنشاط البنك وهذا يدل على انخفاض كفاءة المصرف في استخدام ومجوداته، والزيادة المستمرة لإجمالي الموجودات لهذا البنك، ويعكس ذلك وجود علاقة عكسية بين صافي الأرباح للبنك ومجوداته.

غير أن هذه المستويات المتدنية للمؤشر المذكور تدل من جهة أخرى على ارتفاع قيمة الموجودات التي هي تحت يد البنك، وهو أمر يعود جزئيا إلى الحجم الكبير للودائع التي يتوفر عليها، وهو ما يتضح من الأرقام الواردة في العنصر الموالي. ويكون من المفيد أن نلاحظ أن هذا الحجم من الودائع يوفر فرصا استثمارية ثمينة للبنك ويضع على عاتق إطارته ومسؤوليه مهمة السعي إلى رفع كفاءة أداء البنك من خلال تحسين استغلال الموارد الموجودة لديه.

المطلب الثالث: مؤشر العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال (2014-2018).

يستخدم معدل العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري من أجل قياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الربحية من الودائع التي بحوزته. ويحسب وفق العلاقة التالية:

معدل العائد على الودائع= صافي الدخل بعد الضريبة/ إجمالي الودائع ×100.

الجدول (2-3): مؤشر العائد على الودائع لبنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة (2014.2018). الوحدة: ألف دينار

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الدخل بعد الضريبة	4.306.604.700	4.107918.040	3.983.568	3.548.414	5.166.572
إجمالي الودائع	1.3175.000	154.562.000	170.137.000	207.891.000	223.955.000
معدل العائد على الودائع	%3.28	%2.6	%2.34	%1.70	%2.30

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتبين لنا أن معدل العائد على الودائع شهد تذبذبا ما بين الزيادة والنقصان، فقد قدرت أعلى نسبة له بحوالي 3.28 بالمائة وذلك في سنة2014، أي أن البنك حقق صافي دخل بعد الضريبة يقدر ب 0.0328وحدة نقدية لكل وحدة نقدية من إجمالي الودائع في نفس السنة، في حين كانت أدنى نسبة له ب 1.70 بالمائة وذلك في سنة 2014، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-5): بيان تطور معدل العائد على الودائع لبنك البركة خلال (2014-2018).

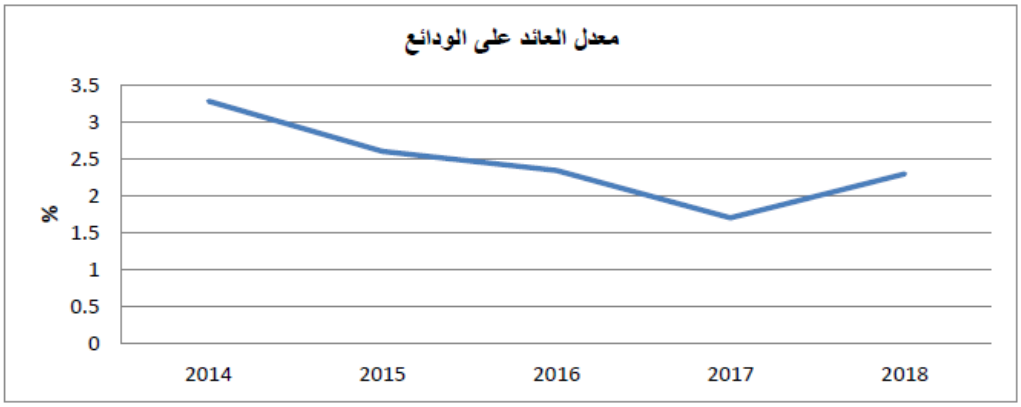

من الشكل أعلاه نلاحظ بأن معدل العائد على الودائع بلغ سنة 2014 ما يعادل 3.2 بالمائة وهي أعلى نسبة سجلت له خلال فترة الدراسة، ثم تراجعت في سنة 2015 إلى حوالي 2.60 بالمائة، لتنخفض في السنوات 2016 و2017 إلى حوالي 2.34 بالمائة و1.70بالمائة على التوالي، وهي أدنى نسبة حققها بنك البركة الجزائري خلال فترة الدراسة، لترتفع نسبة معدل العائد على الودائع في سنة 2018 إلى حوالي 2.30 بالمائة. وتدل هذه النسبة على زيادة قدرة بنك البركة الجزائري في توليد الربح من الودائع المتحصل عليها.

ويعود هذا التذبذب في معدل العائد على الودائع إلى التذبذب في صافي الربح، لأن الودائع شهدت زيادة مستمرة في جميع السنوات خلال فترة الدراسة لبنك البركة الجزائري، مما يعكس ثقة الجمهور في هذا البنك، بالإضافة أيضا إلى توفر القناعة الكافية لديهم باستقرار الجهاز المصرفي.

أما بالنسبة لتدني نسبة معدل العائد على الودائع إلى: حدود 3% أو أقل فيكون مرده إلى ارتفاع حجم الودائع تحت الطلب التي لا تكلف البنك كثيرا ولا تسمح له طبيعتها بالتوسع في استخدامها فتكون النتيجة وجود تلك الودائع دون مساهمة مباشرة في رفع مستوى العائد، لكنها تزيد من جهة أخرى في سلامة الوضعية المالية للبنك وتمنحه سمعة جيدة وتفتح أمامه آفاق واسعة للاستثمار والنمو.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بدراسة البنك البركة الجزائري . وكالة الوادي . والتي من خلالها تبين لنا ان هذا البنك بقوم في تعاملاته مع زبائنه على مجموعة من الصيغ التي تنطوي على بعد يتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الا انه بركز على صيغة المرابحة باعتبارها اقل مخاطرة واكثر ضمانا عن تسديد المستحقات من غيرها من الصيغ ولذلك قمنا بدراسة حاله بنك البركة الجزائري.

الخاتمة

الخاتمة

في الختام يمكن القول أن البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية اقتصادية اجتماعية وتنموية. تقوم على أساس المشاركة في الأموال بين مختلف المتعاملين للقيام بالوظائف المنوطة بها كبنوك مبنية على ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات والخدمات المقدمة من طرفها وهذا بهدف رفع أنشطة وتوسيع مجالات الاستثمار التي توفر الأرباح بالدرجة الأولى.

1. النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع دراستنا تم التوصل إلى جملة من النتائج نوردها فيما يلي:

تنفرد البنوك الإسلامية بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية، كما تستخدم أدوات تمويل إسلامية تميزها عن مختلف البنوك التقليدية، ويرجع هذا التميز لالتزامها بأخلاقيات ومبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها سواء من ناحية المعاملات التجارية الربحية أو من ناحية اهتمامه بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية التي تحتل مكانة مهمة لديه، ويرجع سبب اهتمامه بها كواجب اجتماعي نابع من ضوابط و أخلاقيات الشريعة الإسلامية، ويبرز هذا من خلال مختلف البرامج المسطرة في إطار الخدمات الاجتماعية التي يضعها البنك على غرار برنامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية لمجموعة البركة المصرفية، حيث يهتم البنك بحاجات المجتمع حسب احتياجات المحيط المتواجد فيه حسب الأولوية من الأهم إلى الأقل أهمية ما يتوافق مع الفرضية الأولى لبحثنا أن البنوك الإسلامية تهتم بالمسؤولية الاجتماعية كضرورة وواجب اجتماعي.

تبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية في أنها تساعد في حل بعض المشاكل والظواهر الاجتماعية المتواجدة في محيطها، حيث تلعب المسؤولية الاجتماعية دورا مهما في المجتمع وهذا لكونها تقلل أو تقضي على بعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر على

أداء المجتمع. بحيث يهدف بنك البركة في إطار برنامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية إلى تقديم مساعدات في شكل تمويلات وتبرعات للمحتاجين، المرضى ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى السعي إلى القضاء على الفقر والأمية، من خلال تمويل التعليم والتبرع للتعليم وهذا لمحاربة التهرب المدرسي. كما يسعى البنك إلى القضاء على البطالة من خلال الإسهام في توفير مناصب عمل لأفراد المجتمع المتواجد فيه، ويبرز هذا من خلال برنامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية رؤية 2020 المجموعة البركة المصرفية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

تواجه البنوك الإسلامية صعوبات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بالرغم من الجهود التي يبذلها البنك لتحقيق أهدافها، بالرغم من ذلك تساهم البنوك الإسلامية في تحسين رفاهية المجتمع و المشاركة في العمل الخيري، كذلك توفر نوعا من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، إضافة إلى الارتقاء بالتنمية من خلال زيادة وعي الأفراد، فتحسين سمعة واكتساب ثقة المجتمع لاسيما مختلف المتعاملين مع البنك، يساهم في زيادة الفرص الاستثمارية لهذا الأخير ما يعني احتمالية زيادة هامش ربح البنك واستمرار تواجده ،وبقائه، خاصة وأنه لا يتعامل بالفوائد الربوية، وهذا ما يتعارض مع الجزء الأول من الفرضية الثانية لبحثنا، فالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية مكسب للبنك وليست تكلفة تقع على عاتقه فهي تساهم في بناء أرضية صلبة للبنك تضمن استقراره واستمراريته.

اهتم بنك البركة الجزائري بتطبيق المسؤولية الاجتماعية من خلال المساهمة وتمويل مختلف الأعمال الخيرية، من خلال برنامج الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية رؤية 2020 في إطار برنامج الاستدامة لبرامج البركة المصرفية ككل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة حيث سعى إلى تحقيق الأهداف المخطط لها على أرض الواقـع بالرغم من الصعوبات التي تواجه واقع تطبيق البرنامج والمسؤولية الاجتماعية عموما.

2. التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات، والتي نوردها فيما يلي:

– يجب العمل على التعريف أكثر بمبادئ البنوك الإسلامية وإبراز الدور الذي تقدمه في إطار المسؤولية الاجتماعية في تحسين وتحقيق رفاهية المجتمع؛

– ضرورة تكوين وتأطير عاملين وموظفين مؤهلين ومتخصصين في الجانب الشرعي والمصرفي معا، لتجنب الوقوع في المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية؛

– ضرورة إعطاء صورة واضحة وصادقة عن أنشطة البنوك الإسلامية وخدماتها ونشر ثقافة

– العمل على توعية وكسب ثقة العملاء والمجتمع لزيادة إقبال المُزكين على تقديم أموال الزكاة والقروض الحسنة للبنوك للقيام بدورها؛

– زيادة الاهتمام من طرف البنوك بإطلاق المبادرات التطوعية من خلال تخصيص برامج خاصة تهتم بدعم البيئة ومتابعتها؛

– لابد من استعمال مختلف وسائل التكنولوجيا والتواصل لنشر والتعريف بثقافة المسؤولية الاجتماعية ودورها في المجتمع.

3. أفاق الدراسة:

بعد طرحنا للدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون دراسات مستقبلية حول موضوع مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية:

– طرق دعم وتعزيز مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية؛

– واقع تطبيق المؤشرات الربحية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة مقارنة؛ مدى توافق معاملات البنوك الإسلامية والبنك المركزي مع الشريعة الإسلامية؛

– البنوك الإسلامية بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

*** المراجع العربية:**

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية (الطبعة الاولى). عمان: دار النفاس، 2008.
2. اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، مصر، 1977.
3. احمد حسين أحمد المشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية –دراسة تحليلية على المصارف الاسلامية في فلسطين للفترة من 1996–2005. غزة، كلية التجارة، فلسطين، غزة: الجامعة الاسلامية، 2007.
4. إلهام التجاني، ومحمود فوزي شعوبي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة – 2011. أبحاث اقتصادية وإدارية، البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2015.
5. امال لعمش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الاسلامية، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.
6. أنس فارش، البنك الإسلامي، مجلة كلمة الله تعالى، العدد 04، 2010.
7. بشناق زاهر صبحي، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين. 1–194. غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011.
8. رمضان حافظ عبد الرحمان، البنوك والمعاملات المصرفية والتأمين، دار السلام، القاهرة، 2005.
9. سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور، ورقة تشغيلية، 2011.

10. شهاب احمد سعيد العزعزي، ادارة البنوك الاسلامية (الإصدار الطبعة الاولى)، عمان، الاردن: دار النفائس، 2002.
11. عايد فضل الشعراوي، المصارف الإسلامية دارسة فقهية للممارسات العملية، دار البشائر الإسلامية، ط2، 2007.
12. عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الاسلامية التجرية بين الفقه والقانون والتطبيق (الإصدار الطبعة الاولى). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.
13. غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 2000.
14. قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد 2006.
15. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، إسكندرية، 2005.
16. محمد عريقات حربي، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث (الإصدار طبعة 1)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009.
17. محمد، محمود العجلوني، البنوك الاسلامية احكامها ومبادؤها وتطبيقاتها المصرفية (الإصدار الطبعة الاولى)، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.
18. محمود صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية، الدار الجامعية، إسكندرية، 1998.
19. وثائق البنك.

*** المراجع الأجنبية:**

20. Abdul Gafour Awan, compassion of Islamic and conventional banking in Pakistan, proceedings nd CBRC, Lahore, Pakistan,2009.
21. Ljeka Cerovid, Nikolaj Mecon, Dorio M arodin, comparation analyse of conventional and Islamic banking, June 21, 2017.

22. Muhabie Mekonne, n. (2015). Evaluation of the Financial Performance of Banking Sectors in Ethiopia: The Case of Zemen Bank. Global Journal of Management and Business Research.
23. munir Milhem, M., & S. Istaiteyeh, R. (2015). Financial Performance Of Islamic And Conventional Banks: Evidence From Jordan. Global Journal Of Business Research.

*** المواقع الالكترونية:**

24. www.albaraka-bank.com